مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٦٧**

الثلاثاء، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد كافيرو
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد إيسوزي – نغونديت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	لبنان	السيدة طوق
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد إبنر
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد سومي

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/401)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيدة جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠١٠. وإنني على ثقة بأنني أتكلم اليوم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسفيرة أوغوو على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/401)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوة وزير خارجية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة وزير خارجية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ييرميتش، وزير خارجية صربيا، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد فوك ييرميتش، وزير خارجية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زانيير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/401، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد لامبرتو زانيير، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): إن التقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2010/401) يشمل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من ١٦ آذار/مارس إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وعموما، منذ جلسة المجلس الأخيرة بشأن البعثة في منتصف شهر أيار/مايو، ظلت الحالة في كوسوفو مستقرة نسبيا، على الرغم من أن احتمالات عدم الاستقرار لا تزال قائمة، وخاصة في شمال كوسوفو، كما رأينا مؤخرا في مطلع تموز/يوليه. إن عدم إحراز تقدم كاف نحو تحقيق المصالحة بين الطائفتين والمسائل العالقة التي تعرقل هذه المصالحة، بالإضافة إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية، لا تزال تنطوي على مخاطر وقوع اضطرابات اجتماعية. ومن جانب بعثة لأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فإنها تواصل تنفيذ ولايتها على نحو محايد تجاه تحديد المركز، ومساعدة الطوائف في كوسوفو، والتفاعل مع المؤسسات في بريشتينا وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية في كوسوفو، ومع الحكومة في بلغراد ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى.

وقد حدث تطور هام منذ أن تكلمت أمام المجلس آخر مرة وهو إصدار محكمة العدل الدولية الفتوى التي طال انتظارها كثيرا في ٢٢ تموز/يوليه. وحتى ذلك الحين، أعاق التوقع الذي أحاط الصدور الوشيك للفتوى الجهود المبذولة لإيجاد حل مناسب للمسائل بين بلغراد وبريشتينا، التي إذا سويت، سيكون لها أثر إيجابي في كوسوفو وعلى المنطقة. ولذلك ينبغي لصدور فتوى محكمة العدل الدولية أن يبدأ الآن مرحلة جديدة، ويتيح المجال لإجراء حوار بناء بين بلغراد وبريشتينا بغية تسوية هذه المسائل، وقد جرى تقييم بصورة غالبة لردود الفعل على الفتوى في بلغراد وبريشتينا وكذلك بين الطوائف في كوسوفو.

ويكتسي هذا الحوار أهمية بالغة جدا بالنسبة لتحقيق الاستقرار والتنمية في الإقليم. وقد تبادل الأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية رسائل أشارا فيها إلى الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في تعزيز الحوار على خلفية المنظور الأوروبي للمنطقة، واتفقا على تنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد. والتقييم القانوني المبدئي للأمم المتحدة هو أن الفتوى لا تؤثر على مركز البعثة أو السياسة المحايدة تجاه تحديد المركز. وفي الواقع، تؤكد الفتوى إمكانية تطبيق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أما على الجبهة السياسية الداخلية، فإن البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، التي أنشئت بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بإشراف بريشتينا، توطد هياكلها الإدارية وبدأت الاتصال مع البلدية الأم لنقل سجلات البلدية. وسيظهر الزمن فعالية البلديات الجديدة في تلبية احتياجات السكان الذين تخدمهم.

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إجراء انتخابات بلدية كوسوفو التي نظمتها سلطات كوسوفو في بلدية بارتيس/بارتس الجديدة التي يتألف معظم سكانها من صرب كوسوفو، والانتخابات التي نظمتها بلغراد في نوفوبردي/نوفو بردو في شمال ميتروفيتشا. وجرى التصويت بدون وقوع حوادث في جميع المواقع الثلاثة على الرغم من المعارضة الصربية للانتخابات التي نظمتها بريشتينا، والتي، مع ذلك، لم تحل دون إقبال كبير من الناخبين الصرب في بارتيس/بارتس، واعتراضات بريشتينا على الانتخابات التي نظمتها بلغراد. ومع ذلك، في يوم الانتخابات في شمال ميتروفيتسا، تجمع حشد كبير من ألبان كوسوفو للاحتجاج على الانتخابات وتجمع حشد كبير من صرب كوسوفو على الضفة الأخرى من نهر إيبر/إيبار. ولئن كان رد الفعل الفوري من شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو قد حال دون وقوع مواجهة،

فإن الحادث أظهر السرعة التي يمكن أن تتطور فيها حالة حرجة في شمال كوسوفو وحوله.

في الواقع، أثبتت المناقشات التي دارت في المجلس في ٦ تموز/يوليه أن الحالة في الشمال لا تزال مصدر قلق كبير ومن الضروري دائما اتخاذ خطوات، من خلال المشاورات والحوار، لضمان تحقيق الأمن والاستقرار. وقد أعقب وقوع عدد من الانفجارات التي أحدثت أضرارا في الممتلكات في نيسان/أبريل وأيار/مايو ووقوع اشتباكات بين ألبان في كوسوفو ومراهقين من صرب كوسوفو في حزيران/يونيه نشوب أعمال عنف في شمال ميتروفيتسا سببها قيام وزارة الداخلية في كوسوفو بافتتاح مركز للخدمة المدنية في تموز/يوليه.

وأعرب الأمين العام عن قلقه في تقريره إلى المجلس في ٦ نيسان/أبريل (S/2010/169)، إزاء مخاطر التوتر إذا لم تنفذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بشمال كوسوفو في ظروف من الشفافية ومن خلال الحوار مع الطوائف وجميع الجهات المعنية الفاعلة. وتذكرنا أعمال العنف الأخيرة في شمال ميتروفيتسا بضرورة التزام جميع الأطراف بالحوار كشرط مسبق ضروري لمعالجة التحديات التي تجري مواجهتها في شمال كوسوفو. ويتعين على طوائف كوسوفو أن تعمل معا لإعادة بناء الثقة التي تبددت. لذلك، أود أن أؤكد من جديد على دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، واعتماد نهج بنّاء وتعاوني واستشاري لحل المسائل في شمال كوسوفو.

وعندما تكون لدينا عملية مشاورات، تكون هناك فرصة لتحقيق تطورات إيجابية. ويحدوني الأمل أن يسفر استمرار الحوار في نهاية المطاف عن إحراز تقدم في إعادة إنشاء محاكم متعددة الأعراق، وضوابط جمركية كاملة في شمال كوسوفو. لكن المؤسف أن المناقشات المتعلقة بهذه المسائل سرعان ما تصطبغ بصبغة المسائل السيادية والاعتبارات السياسية، الأمر الذي يحول دون إحراز تقدم.

ويبدو أن الحوار بدأ يؤتي ثماره في ضاحية كروي آي فيتاكوت/بردجاني شمال ميتروفيتشا، حيث شهد الصيف الماضي نزاعا منتظما بين طائفتي صرب كوسوفو وألبان كوسوفو حيال عمليات العودة وإعادة الإعمار. فلم يشهد فصل البناء هذا العام أي حادث حتى الآن. وكان ألبان كوسوفو قد أنجزوا حتى تاريخ ١٥ تموز/يوليه، ٢٠ منزلا في هذه المنطقة، وعادت ٢٠ أسرة إلى منازلها. وفي الوقت ذاته، بات صرب كوسوفو على وشك إنجاز بناء خمسة مبان جديدة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تيسير عقد اجتماعات يناقش فيها ممثلون عن الطائفتين المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك، من قبيل الكهرباء والمياه وما إلى ذلك.

ويسعدني أيضا أن أبلّغ عن إحراز تقدم في عملية طال أمدها هي انتقال المشردين داخليا من طوائف الروما والأشكاليا والمصريين الذين كانوا يعيشون في مخيمات سيمن لوغ وأوستيرود في شمال ميتروفيتشا. وهناك ٥٠ منزلا لأسر تعيش في المخيمات، وهي أكثر الأسر عرضة للخطر، بات بناؤها على وشك الإنجاز بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ويتوقع أن تنتقل الأسر إليها اعتبارا من ١٥ آب/أغسطس.

بيد أن التقدم عموما في عمليات العودة ما زال بطيئا جدا، حسبما أبرزه تقرير الأمين العام، وهناك حاجة إلى تركيز أكبر على المصالحة بين الطوائف، مثلما بان مؤخرا جدا من الحوادث التي أعقبت العودة التلقائية لـ ٢٣ أسرة من صرب كوسوفو إلى قرية زالك/زاك في شمال غربي كوسوفو، حيث أن خمسة أشخاص ما زالوا في عداد المفقودين جرّاء النزاع.

وفي نيسان/أبريل، قدمتُ تقريرا عن هذه المقاومة المحلية النشطة والباعثة على القلق لعمليات العودة هذه، بما في ذلك الهجمات المتكررة على العائدين، التي أدانتها سلطات كوسوفو وجميع الأطراف المعنية الرئيسية في كوسوفو، بما فيها قائد القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، الفريق بنتلر، والممثل الخاص للإتحاد الأوروبي، فايث، وشخصي. وبما أن إعادة بناء المنازل للعائدين بدأت في ٩ تموز/يوليه بتمويل من سلطات كوسوفو، يؤمل أن تساعد رسائل الترحيب من سلطات كوسوفو على تبديد الشعور الذي طال أمده بالعداوة في صفوف بعض أفراد الطائفة المستقبِلة. وفي مناسبة أخرى، وخلال احتفالات فيدوفدان في غازيمستان بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه، قد تعرضت للتشويه الدعوة التي أطلقها المتروبوليت أمفيلوهي، ممثل الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، إلى تحقيق السلام والعدالة، من جانب مشاركين كانوا ينشدون أغاني مناهضة للألبان تضمنت كلمات اتصفت بالكراهية.

وفي بياني الأخير أمام المجلس (انظر S/PV.6314)، أثرت مسألة وقف عمل الشركات التي توفر خدمة الاتصالات وتستخدم رموزا صربية وتعمل في كوسوفو بدون ترخيص، الأمر الذي أدى إلى عرقلة خطيرة أصابت البنية التحتية للاتصالات في مناطق الأقليات، وتسبب في عمل انتقامي ضد شركات الإرسال المأذون لها في شمال كوسوفو. ومنذ ذلك الحين، اتخذت سلطات كوسوفو خطوات للتخفيف من أثر قطع الاتصالات عن طوائف الأقليات، وأعادت بلغراد العمل جزئيا بالشبكة الصربية للهاتف الخلوي في كوسوفو. وفي حين أن الجهود الرامية إلى حل المسألة بالحوار لم تحرز النجاح، فإن قرار السلطة التنظيمية للاتصالات في كوسوفو بعدم قطع المزيد من خطوط الاتصال خلال هذا الوقت ساعد على التخفيف من حدة التوترات، وهو قرار يستحق التقدير.

وثمة مسألة أخرى لم تُحل تتعلق بالقرار الذي صدر عن وزارة العدل في كوسوفو العام الماضي، ويقضي بالتعامل مباشرة مع طلبات المساعدات القضائية المتبادلة التي ترد من دول غير معترِفة، بدلا من أن يكون ذلك عن طريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونتيجة لذلك، ردّت وزارة العدل الصربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير قرابة ١ ٥٠٠ طلب إلى بعثة الإتحاد الأوروبي، بدون أن تنظر في مجموعها. وهذا مثال آخر على الاعتبارات السياسية التي تؤثر سلبا على حق المواطنين في الحصول على خدمات الحكومة. وبغية تلبية هذه الاحتياجات، تواصل بعثة الأمم المتحدة توفير خدمات التصديق على الوثائق لسكان كوسوفو بشأن الحالة المدنية والتقاعد والتعليم، وتيسير تقديم المساعدة القضائية الدولية عندما يُطلب ذلك.

وبالمثل، تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم التسهيلات في المجال الحيوي الهام للتعاون الإقليمي، وعلى رغم النكسات والصعوبات الناجمة عن اعتبارات تتعلق بالمركز، تمكنت في معظم الحالات من المساعدة على تيسير مشاركة مؤسسات كوسوفو في المنتديات والآليات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن أعمال التيسير لا تزال مخصصة ورهنا بالمناخ السياسي السائد، وأصبحت سلطات كوسوفو أكثر تشديداً في رأيها بأن أعمال التيسير التي توفرها بعثة الأمم المتحدة قد تقوّض مركزها السيادي المعلن. وإن تيسير مشاركة سلطات كوسوفو في إحدى الآليات الرئيسية للتنمية الاقتصادية الإقليمية، اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، ما فتئ أمرا صعبا بصورة خاصة. ومع ذلك، واصلتُ العمل مع كل من بلغراد وبريشتينا، فضلا عن الزعماء الإقليميين والمفوضية الأوروبية التي ترعى العديد من المبادرات الإقليمية، بغية محاولة وضع حلول تتيح أقصى التعاون في ظل الظروف الراهنة.

وتواصل أيضا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بذل مساعيها الحميدة بهدف الإطلاع على مصير ٨٦٢ ١ شخصا تقدّر لجنة الصليب الأحمر الدولية بأنهم ما زالوا مفقودين منذ الصراع الذي حدث وما بعده. وفي حين حصل تعاون مشجّع بين مكتب المدعي العام في صربيا المعني بجرائم الحرب، وبعثة الإتحاد الأوروبي، والفريق العامل بين بريشتينا وبلغراد المعني بالأشخاص المفقودين لتحديد أماكن المقابر الجماعية المحتملة في جنوب صربيا، فإنه لم يُسفر إلا عن إحراز تقدم ضئيل. وإن إيجاد وتحديد المفقودين جزء هام من عملية المصالحة، لأن الأسر لا تشعر بالقدرة على استئناف حياتها الطبيعية حتى تتعرف على مصير أحبائها.

وبتوجيه من لجنة تنفيذ أعمال التعمير، أُنجز العمل في اثنين من المواقع الدينية الأرثوذكسية الصربية التي تعرضت للتشويه أو التدمير خلال أعمال العنف التي وقعت خلال آذار/مارس ٢٠٠٤، واستمر التعاون داخل المفوضية بين بلغراد وبريشتينا. ومع ذلك، فإن الأموال التي توفرها المفوضية ستنتهي في نهاية هذا العام، ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به. وأناشد بالتالي جميع الأطراف المهتمة أن تجد الوسائل التي تسمح للمفوضية بمواصلة عملها الهام.

أخيرا، أود أن أبلغ المجلس بأننا أنجزنا مع فريق الأمم المتحدة المعني بكوسوفو مشروعنا المتعلق بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لكوسوفو الذي نرفعه الآن إلى المقر، كخطة لتجميع موارد أسرة الأمم المتحدة في كوسوفو بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلام. ونعتزم التركيز من خلال الجهود المشتركة على حماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الرشيد، والتشجيع على عمليات العودة، ومعالجة مختلف جوانب الحالة في الشمال.

وفي الختام، بالنيابة عن موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أود أن أشكر المجلس على دعمه. إننا ملتزمون التزاما قويا بكفالة استمرار السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة، وسوف نظل نعمل مع جميع الجهات على تشجيع الحوار، والمساعدة لنزع فتيل التوترات، والحفاظ على السلام والاستقرار على الأرض، بتنسيق وثيق مع بعثة الإتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فوك جيريميتش، وزير خارجية صربيا.

السيد جيريميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العادية لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأرحب بوجود الممثل الخاص لامبرتو زانيير. إن الأمم المتحدة ما زالت طرفا لا غنى عنه في الإقليم. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن دعم بعثة الأمم المتحدة بوصفها ركيزة قوية للسلام والاستقرار.

إن المركز المحايد للأمم المتحدة، ولجميع المنظمات التي تعمل تحت قيادتها عموما، من قبيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يظل الإطار الذي يمكننا جميعا أن نعمل من خلاله معا لتحسين حياة الناس العاديين في كوسوفو، بصرف النظر عن أعراقهم. ورغم الخلافات على مسائل أوسع، ينبغي لأصحاب المصلحة الذين يتحلون بالمسؤولية أن يكرسوا أنفسهم من جديد للعمل المنسق وبطريقة محايدة بشأن المسائل العملية، بما في ذلك المسائل التي تقع ضمن خطة الأمين العام ذات النقاط الست التي رحب بها هذا المجلس.

إن صربيا تقدّر تقديرا عاليا التزام الأمم المتحدة الراسخ بالحفاظ على العمل التمثيلي الخارجي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وحسبما يوضح التقرير الذي ننظر فيه اليوم، ”ما دام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساري المفعول، فإن البعثة ستواصل دورها التيسيري“ (S/2010/401، الفقرة ٤٨) في المنتديات المتعددة الأطراف. وعلى سبيل المثال، نقدر دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تمكين برشتينا في تعاملاتها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ودور لجنة تنفيذ أعمال التعمير، ونؤيد أيضا استمرار اشتراك البعثة مع مجلس أوروبا في سائر آليات رصد حقوق الإنسان والاتفاقيات التي تنطبق على كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونقدر أيضا عملها في المجال الهام المتمثل في الأشخاص المفقودين.

ويبرز التقرير حقيقة أن ”الأعداد الإجمالية للعائدين [الأشخاص المشردين داخليا] لا تزال منخفضة على نحو يدعو إلى الشعور بخيبة الأمل“ (الفقرة ٥١) إذ بلغ العدد، على وجه التحديد، ٢٦٨ شخصا من صرب كوسوفو في غضون أربعة شهور من ما مجموعه ٨٣٥ ٢٠٥ شخصا طُردوا من المنطقة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وفقا للأرقام الرسمية الموجودة لدى مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين. ويعرب التقرير أيضا عن عميق قلق الأمين العام إزاء استمرار مضايقة صرب كوسوفو الذين اختاروا العودة إلى ديارهم في جنوب كوسوفو الواقعة في مناطق معزولة مثل ساتش. ونشعر بالانزعاج إذ نقتبس من التقرير، ”أن رفض أشخاص من ألبان كوسوفو في المجتمع المستقبِل قبول عائدين من صرب كوسوفو“ (الفقرة ٣٤)، وأن هذا أدى إلى ”اعتداءات جسدية واحتجاجات“ (المرجع نفسه) وكذلك أدى إلى ”إطلاق نار من أسلحة أوتوماتيكية“ (الفقرة ٣٥) على الرغم من الوجود الرادع لقوة كوسوفو.

إن الحالة الخطيرة للأماكن المقدسة العائدة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية لا تزال جزءا من الحقيقة على أرض الواقع في جنوب كوسوفو. وبالإضافة إلى القضايا التي طال أمدها ولم تحل، مثل استعادة السجل العقاري لدير فيسوكي ديتشاني وإزالة ما تبقى من الأسمنت المسلح في الكنيسة الصربية الواقعة في مركز دياكوفيتشا والتي دُمرت لمرتين، ومن سوء الطالع أنه برزت مسائل جديدة. وكما يبين التقرير، ”تعرض العديد من المواقع الصربية الثقافية والدينية للتخريب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير“ (الفقرة ٤٠).

إن القدرة الفريدة لقوة كوسوفو في الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة لا تزال محل اعتراف لدى الجميع. ويذكر التقرير قرار مجلس شمال الأطلسي الصادر في ١٨ آذار/مارس الذي أناط مسؤولية الأمن الثابت في غازيمستان التذكارية بوحدات الشرطة المحلية، على الرغم من المعارضة الشديدة من جانب حكومتي وطائفة صرب كوسوفو. ومما يبعث على عميق القلق القرار الأخير الذي تم ضد إرادة حكومة صربيا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية والمتعلق بإنهاء وجود القوة في أربعة مواقع صربية مقدسة إضافية – بما في ذلك دير غراغانيكا التي شُيد في القرن الرابع عشر، والذي أدرجته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في قائمة التراث العالمي، وهو موقع يتعرض للخطر. وفي ضوء الحالة المتوترة بصورة متزايدة في الميدان، نأمل أن يتم تنقيح تنفيذ الجدول الزمني لهذه التطورات التي تنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار.

يسترعي التقرير الانتباه إلى حقيقة مفادها أن الحالة في شمال كوسوفو لا تزال هشة من الناحية السياسية. فالتوترات تتصاعد بسرعة نتيجة محاولة أحادية الجانب قامت بها برشتينا من أجل ”إقامة مؤسساتها“ (الفقرة ١٦)، وذلك بافتتاح ما يسمى بمكتب حكومة كوسوفو، كما ذكر التقرير، في البلدة الصربية الواقعة شمال ميتروفيتشا، من دون

موافقة المجتمع المحلي وبعثة الأمم المتحدة أو بعثة الاتحاد الأوروبي.

وقد عقد مجلس الأمن جلسة طارئة بتاريخ ٦ تموز/يوليه لبحث المأساة التي وقعت هناك. (انظر S/PV.6353). وموقفنا بشأن هذه المسألة أوضحه رئيسنا خلال تلك الجلسة، وهو موقف ثابت و لم يتغير. وترحب صربيا بالفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام الأخير والتي تبرز ضرورة الانخراط السلمي و ”من خلال التشاور والتنسيق المتواصلين بين جميع الجهات المعنية الفاعلة ... بغية تجنب زيادة تصعيد الحالة في شمال كوسوفو“. وتؤيد صربيا النتيجة التي خلص إليها التقرير في نفس الفقرة القائلة ”أن إتباع أي نهج آخر ينذر بتفاقم عدم الاستقرار وزيادة الشقاق بين الطوائف“.

وقد دعا الأمين العام جميع الأطراف إلى الالتزام بالحوار والشفافية قبل الإعلان عن أي استراتيجيات أو سياسات أو تنفيذها في شمال كوسوفو. وستواصل جمهورية صربيا معارضتها بشدة لأي خطوة أحادية الجانب. وسنظل ملتزمين بالنهج الشامل الذي اقترحه التقرير للتصدي للتحديات التي لا تزال قائمة والمتعلقة بكوسوفو. ونتوقع من جميع ذوي المصالح الآخرين أن يحذوا نفس الحذو.

بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، قامت السلطات الإثنية الألبانية في المنطقة التي تشكل كوسوفو وميتوهيا والمنفصلة عن صربيا بإعلان الاستقلال من جانب واحد، وتم ذلك ضد إرادة مجلس الأمن وفي تناقض مع دستور بلادي. وبعد انقضاء فترة تزيد من عامين لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن آثار إعلان الاستقلال من جانب واحد. ومنذ البداية الأولى لهذه الأزمة الخطيرة، ردت جمهورية صربيا على إعلان الاستقلال الأحادي الجانب بطريقة لا تنطوي على مواجهة. وسنواصل استخدام جميع مواردنا الدبلوماسية المتاحة لأي دولة ذات سيادة لمعارضة هذه المحاولة الرامية إلى التغيير القسري لحدودنا في زمن السلام. فما من دولة مسالمة لديها عزة تواجه هذا التهديد – سواء أكانت أفريقية أم أوروبية أم آسيوية أم أمريكية؛ وسواء كانت صغيرة أم كبيرة، غنية أم فقيرة، ستتصرف بطريقة مختلفة.

إن صربيا لن تعترف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، تحت أي ظرف كان ضمنا أو صراحة. هذه حتمية دستورنا وواجب سياسي وأخلاقي تمليه علينا الإرادة الديمقراطية الساحقة لمواطنينا. وهناك أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في هذا المجلس – لا تزال تحترم سيادة صربيا ووحدة أراضيها. وبالنيابة عن بلدي، أود أن أكرر تقديرنا العميق لدعمها لنا وتضامنها معنا، وأحضها على الإبقاء على موقفها المبدئي، ألا وهو عدم الاعتراف بكوسوفو.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣/٦٣ المتعلق بالتماس فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية إعلان برشتينا للاستقلال من جانب واحد. أما الآن فقد أدلت المحكمة بدلوها. ومن الواضح أن المحكمة أكدت من جديد أن كوسوفو لا تزال خاضعة للإدارة المؤقتة للأمم المتحدة وأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، لا يزالان نافذين وسيظلان منطبقين. لذلك، من الجلي أن المنطقة لا تزال إقليما خاضعا لنظام دولي أقره مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، لم تؤيد المحكمة الرأي القائل بأن إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد كان حالة فريدة في نوعها، و لم تؤيد ادعاء برشتينا بأن كوسوفو دولة. وأخيرا، لم تقر المحكمة الحق المعلن للإقليم بالانفصال في الانفصال عن صربيا، أو أي حق مزعوم بتقرير المصير لألبان كوسوفو. وما من شيء متضمن في الفتوى يغير

المعايير الأساسية الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي اتخذه مجلس الأمن، الذي ما برح دوره المركزي والرئيسي يتمثل في التوصل لأي تسوية نهائية لمسألة كوسوفو على جانب عظيم من الأهمية، وفقا لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

لقد آثرت المحكمة التفحص الضيق للغة إعلان الاستقلال من جانب واحد. وهذا النهج التقني بصورة خالصة مكّن من التوصل إلى نتيجة مؤداها أن الإعلان بحد ذاته لم ينتهك القانون الدولي. ومن سوء الطالع أن هذا ترك مجالا لسوء التفسير الشديد لفتوى المحكمة، مما أضفى شرعية على محاولة الألبان نحو الانفصال الأحادي.

إن هذا قد يؤدي إلى عواقب بعيدة الأثر وتنطوي على مشاكل معقدة بالنسبة للمجتمع الدولي. ويمكن أن تصبح خطوة حاسمة نحو إضفاء الشرعية على مبدأ الأحادية على الساحة العالمية، وهو الأمر الذي أُنشيء هذا المجلس، بل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، لمعارضته. إن الضمانات المنصوص عليها في ميثاق ١٩٤٥ ضد استخدام القوة بصورة تعسفية، سوف تتضاءل من الناحية العملية، وتفضي إلى حس متصاعد بعدم الأمن في جميع أرجاء العالم. وستتضاءل حوافز الدول لرص صفوفها لوضع وتنفيذ برنامج مشترك. وهذا سيقوض بدرجة كبيرة الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز النهج المرتكز على القواعد والمتعدد الأطراف من أجل صون السلم والأمن، ومن ثم يؤثر تأثيرا ضارا على البلدان النامية.

بالإضافة إلى ذلك، إن إساءة تفسير فتاوى المحكمة قد تتيح الفرصة بسهولة لبعض الأقليات الإثنية في العالم لإعلان استقلالها وفقا لنموذج كوسوفو. الأمر الذي سيمكّنها من أن تدعي بأن هذه النصوص كافية لإضفاء الشرعية على أعمال الانفصال لأن استقلالها المعلن من جانب واحد لا يعتبر انتهاكا للقانون الدولي.

أعتقد أننا جميعا نتقاسم المهمة المتمثلة في منع المخاطر المتأصلة في هذه السيناريوهات من أن تصبح حقيقة واقعة. وبخلاف ذلك، ستتعرض بصورة دائمة حدود كل بلد متعدد الأعراق لخطر الانفصال، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار دائمة في جميع أرجاء العالم. وكما ذكر الأمين العام بان كي – مون، في تقريره، فإن الجمعية العامة ”سوف تقرر بشأن كيفية المضي قدما في تناول هذه المسألة“ (الفقرة ٥٥).

وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت صربيا مشروع قرار. ولا مفر من أن تركز المناقشة المقبلة على عواقب وتداعيات استقلال كوسوفو من جانب واحد في ضوء الاستنتاجات التي خلصت إليها المحكمة. وستتاح فرصة للدول الأعضاء لتجتمع وتقدم إسهاما حيويا في الحوكمة العالمية بالاتحاد حول رسالة واضحة وقوية. وإلا، فإن الطريق سيمهد لإنشاء سابقة عالمية التطبيق وتوفر نموذجا جاهزا للانفصال من جانب واحد.

إن جمهورية صربيا ملتزمة بالعمل مع بريشتينا والمجتمع الدولي بشأن إيجاد حل مقبول بشكل متبادل لجميع المسائل المعلقة عن طريق الحوار السلمي. واعتقد أن علينا أن ننخرط في أقرب وقت ممكن. وكلما أسرعنا في القيام بذلك، كلما تقلص احتمال إحراز نتائج بالتأكيد لن تكون في صالح أي أحد، لا سيما صربيا – وهي الاستمرار الطويل الأجل لحالة الجمود المتعلقة بكوسوفو.

إننا لا نسعى إلى المجابهة مع أي احد. ولكن وبنفس القدر، لا يساورنا أي شك في أننا لن نستسلم ولن ندير ظهرنا ببساطة. وهذا ليس من باب العناد أو الحدة أو التحريفية أو الرغبة في الإيذاء. فهو أمر يتعلق بكونه

لا خيار أمامنا سوى المثابرة بطريقة سلمية وكريمة، لأن كوسوفو تتصل بشكل مباشر بجوهر هويتنا ذاته.

وعلاوة على ذلك، هو أمر يتعلق بكون النتائج الصفرية – حيث يكسب جانب واحد كل شيء ولا يكسب الآخر أي شيء – نتائج غير مستقرة أصلا. والمحاولات الرامية إلى فرض حول انفرادية لم تسهم على الإطلاق في استقرار البلقان أو استقرار بقية أوروبا. والسجل التاريخي واضح. وأي تسوية دائمة لم تكن إطلاقا نتيجة للإكراه؛ فهي دائما تقتضي التراضي.

ولذلك لا يمكن تصور أن إعلان الاستقلال من جانب واحد يمكن أن يصبح أساسا لتطبيع العلاقات بين الصرب والألبان. ولن يتحقق الازدهار الدائم إلا بعد أن يقدر الجميع في النهاية أن هزيمة أي أحد هي في الحقيقة خسارة للجميع.

ولا يوجد حل يتسم بالكمال، ولكن لا بد أن يكون هناك حل منصف يمكن أن نتفق عليه جميعا – حل يمكننا من المضي قدما ويكفل تدعيم المكاسب التي حققتها المنطقة في العقد الماضي. وسنواصل العمل بشكل حثيث ريثما يتم التوصل إلى توافق بشأن كوسوفو.

ومرارا وتكرار، أظهرت حكومة صربيا هذه قدراتها على الانخراط مع شركائنا في التغلب على أوجه التحيز المستمر ونقاط الاختلاف. بل وفي أكثر المسائل المستعصية، وجدنا سبلا للعمل معا. وأدت جهودنا المستمرة إلى جعل البلقان الغربية أكثر استقرارا وأمنا، مع إبداء العلاقات الثنائية الرئيسية في هذا الجزء من عالمنا علامات مرئية على التحسن. وتحققت هذه الانجازات في خضم زخم متجدد لاستكمال عملية المصالحة الكاملة. وساعد سجل الانجاز الرائع لصربيا في حسن النية على النهوض بالأولويات الاستراتيجية المشتركة وعلى زيادة الثقة الإقليمية إلى مستوى لم يسبق له مثيل.

ولا نزال ملتزمين التزاما عميقا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا سيظل أولويتنا الاستراتيجية المحورية. وترى صربيا أن تحقيق هذه الأولوية هو أكثر السبل الأكيدة لاستكمال التحول الديمقراطي للبلقان. ولا شك أن هذا سيتطلب القيادة والخيال، فضلا عن الجرأة على تجاوز الانقسامات الحالية. وهناك من لا يزالون يصرون عن خطأ على أن نحدد أنفسنا تبعا لخلافاتنا. وصربيا مصرة على القول إننا نحدد أنفسنا تبعا للمصير المشترك لجميع الدول الأوروبية وتبعا للقيم التي ينبغي أن نعتنقها جميعا.

ومن ضمن أكثر القيم الأساسية هذه نبذ النهج الانفرادي بوصفه وسيلة لتسوية الصراعات في أوروبا. والمشروع الرامي إلى ربط دول القارة القديمة في جو من السلام والاتفاق أنهى قرونا من الحرب والدمار. وفي الطريق نحو تحقيق هذا المشروع، تم التوصل إلى العديد من الحلول المبتكرة لسد الفجوات التي يبدو سدها متعذرا. والأمر المشترك بين كل تلك الحلول هو كونها قامت على أساس مبدأ توافق الآراء. والتحدي الماثل أمامنا لا يمكن التصدي له بطريقة مختلفة.

ولذلك ينبغي أن نعد أنفسنا للاضطلاع بمسار جرئي للعمل وبذلك نحمل أنفسنا بالعمل معا بحسن نية، على التأكد من إزالة كوسوفو بصورة نهائية من قائمة مشاكل العالم. وإذا أحرزنا النجاح، سنكون قدمنا إسهاما تاريخيا في استقرار البلقان وتوحيد القارة وبناء عالم أكثر أمانا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر وزير خارجة صربيا، فوك يرميتش، على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد اسكندر حسيني.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن اشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لتبادل آرائنا بشأن الحالة الراهنة في جمهورية كوسوفو.

ويشرفني أن أتكلم أمام المجلس اليوم، بعد أقل من أسبوعين من إصدار محكمة العدل الدولية فتوى بشأن استقلال كوسوفو. وإضافة إلى ذلك، سأتكلم عن تطورات محددة حصلت في بلدي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير كوسوفو العميق للأمم المتحدة ولمجلس الأمن على الدور الحيوي الذي اضطلعا به في جميع مراحل تطور كوسوفو بعد انتهاء الحرب. وحان الوقت لاستبدال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بقرار جديد يعكس الوقائع الناشئة من استقلال كوسوفو وقرار محكمة العدل الدولية الواضح والمؤيد للاستقلال. وطلبنا استبدال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتماشى مع الهدف النهائي لكوسوفو المتمثل في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة. فالانضمام إلى الأمم المتحدة هدف نتطلع بشغف إلى تحقيقه في أقرب وقت ممكن، وهو خطوة طبيعية بعد قرار المحكمة.

إنني معتز للغاية بالتقدم الذي أحرزه بلدي وحكومة بلدي منذ إعلان الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي فترة عامين ونصف مزدحمة بالعمل، نجحنا في إنشاء دولة ديمقراطية ومتعددة الأعراق، تعيش في سلام مع جميع جيرانها وثابتة بقوة في طريقها للاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنطقة حلف شمال الأطلسي. واعترف رسميا ببلدي ٦٩ بلدا في جميع أرجاء العالم، ودخلت كوسوفو بالفعل في علاقات دبلوماسية وقنصلية مع أكثر من ٣٠ بلدا في العالم. ووقعنا على معاهدات واتفاقات عديدة مع العديد من البلدان، ومنح بلدي العضوية في صندوق النقد العالمي والبنك الدولي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وساعدنا دستورنا القائم على أساس توصيات الحائز على جائزة نوبل للسلام ومبعوث الأمين العام السابق لكوسوفو مارتي أهتساري على بناء مؤسسات الدولة في فترة قصيرة نسبيا من الوقت. وهذه المؤسسات قائمة الآن وتزاول عملها بشكل كامل. ولكون دستورنا نموذجا ممتازا للدساتير الحديثة، فإنه يوفر أوجه حماية بعيدة المدى للأقليات العرقية.

ودأبت حكومة بلدنا على العمل على مدار الساعة على تنفيذ المثل العليا والأهداف المجسدة في دستورنا وفي خطة أهتساري للتسوية الشامل على السواء. ومنحت بلديات كوسوفو درجة كبيرة من الحكم المحلي بموجب الإطار القانوني الجديد لكوسوفو. واستفادت البلديات ذات الأغلبية الصربية القائمة والمنشأة مؤخرا من قدر أكبر من الحوكمة المحلية. وفي إطار عملية تطبيق اللامركزية الجارية، نظمت الانتخابات البلدية المحلية في جميع البلديات ذات الأغلبية الصربية. ويسرني كثيرا أن أبلغ المجلس بالإقبال الكبير لأفراد طائفة صرب كوسوفو على مراكز الاقتراع.

وقد أنجزت بنجاح الهياكل الإدارية للبلديات ذات الأغلبية الصربية. وعملية تسليم مختلف السجلات إلى البلديات اللامركزية تجري على قدم وساق. ويشارك أفراد طوائف الأقليات العرقية في كوسوفو، بمن فيهم أفراد الطائفة الصربية، بصورة منتظمة في أعمال البرلمان والحكومة وجميع مؤسسات جمهورية كوسوفو.

ونلاحظ أن المجتمع الدولي قد استمر في التشديد على عدم شرعية الهياكل البلدية الموازية ومسؤولي البلديات الذين نصبوا أنفسهم. وأؤكد أننا ندين بقوة أعمال الهياكل الصربية الموازية الإجرامية في شمال بلدي، وتهديد وترويع أفراد الأغلبية الساحقة للطائفة الصربية، التي ترغب في

الاندماج والعمل مع جيرانها الألبان وغيرهم بغية بناء مستقبل أفضل لكوسوفو قاطبة.

وبينما تسعى مؤسسات كوسوفو إلى حماية أرواح أفراد الطائفة الصربية وتحسين أحوالهم المعيشية، ما انفكت حكومة صربيا تستغلهم وتربكهم بالدعوات إلى رفض الاندماج والتعاون مع مؤسسات كوسوفو. ومن الواضح أن بلغراد نجحت كثيرا في دعمها للهياكل الصربية الموازية الإجرامية في الشمال، غير أن بلغراد لم تقدم أي مساعدة أو حل لمشاكل وشواغل الطائفة الصربية في كوسوفو.

وقبل أقل من سنتين تقريبا، وبناء على طلب من جمهورية صربيا، كلفت الجمعية العامة محكمة العدل الدولية بإصدار فتوى بشأن استقلال كوسوفو. وقد قلت حينئذ ”إنه من المؤسف أن يقدم هذا الطلب“. وإذ قلت قولي ذاك، لم يكن لدي أدنى شك في قانونية وشرعية استقلال كوسوفو. ما كنت أخشاه هو أن تؤدي إجراءات المحكمة على نحو حتمي إلى تأخير العديد من العمليات المتعلقة بكوسوفو وبصربيا أيضا. وفي آخر المطاف، ستؤدي إلى تأخير بدء التطبيع والمصالحة بين بلدينا. كما يتذكر المجلس بياني الإضافي بشأن إجراءات محكمة العدل الدولية، الذي أود أن أكرره:

> ”أود أن أؤكد على التزامنا بالعدالة وبثقتنا بالعدالة، وإضافة إلى ذلك، بثقتنا الكاملة في عدالة محكمة العدل الدولية. ولذلك نحن واثقون بأن مداولات المحكمة وحكمها سيكون عادلا ونزيها“ (S/PV.6144، الصفحة ١٢).

وفي ٢٢ تموز/يوليه، أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها. ونحن نرحب بهذه الفتوى. وقد استنتجت المحكمة، بأغلبية كبيرة، أن ”إعلان الاستقلال الصادر في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لم ينتهك القانون الدولي“. والفتوى صريحة وواضحة ولا تدع مجالا للشك. وخلصت المحكمة الدولية إلى أن جميع النقاط تصب في صالح كوسوفو. ونتطلع الآن إلى مزيد من الاعترافات بكوسوفو. وأناشد الدول التي أجلت الاعتراف بجمهورية كوسوفو في انتظار صدور فتوى المحكمة أن تقوم بذلك الآن. ولا شيء في فتوى المحكمة يثير الشك بشأن إنشاء دولة جمهورية كوسوفو، التي أصبحت حقيقة ثابتة.

ومن الواضح أن إعلان استقلال كوسوفو لم يرس أي سابقة. فكوسوفو تشكل، مثلما كانت على الدوام، حالة خاصة فريدة من نوعها. واستقلال كوسوفو يصب في مصلحة منطقة غرب البلقان برمتها. ومستقبل كوسوفو وصربيا يكمن في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولذلك السبب، يجب أن نقيم علاقات حسن الجوار. وذلك ما نسعى إليه. والآن، ينبغي أن تضطلع صربيا بمسؤولياتها.

لقد آن الأوان لكي تبدأ كوسوفو وصربيا فصلا جديدا من التعاون على أساس التعاون بين دولة وأخرى. والتعاون بين بلدينا بشأن أي مسائل قد نقرر أنها ذات اهتمام مشترك لبلدينا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبلنا الأوروبي المشترك. وأود مرة أخرى أن أجدد التأكيد بوضوح على استعداد جمهورية كوسوفو للتعاون مع جمهورية صربيا. والتعاون مع صربيا، في أي مجال من المجالات، يجب أن يتم على قدم المساواة، ويجب ألا يقام سوى على أساس التعاون بين دولة وأخرى.

ونود أن نوجه نداء اليوم. ونناشد مرة أخرى صربيا أن تمكننا من العمل والتعاون باعتبارنا بلدين جارين لما فيه مصلحة بلدينا. وهذا هو الطريق الوحيد الذي ينبغي أن نسلكه. وينبغي أن تتوقف صربيا عن نصب المزيد من الحواجز الدبلوماسية على ذلك الطريق. وهذا ما يسعى إليه

العالم. وهذا ما يطالبنا به أصدقاؤنا المشتركون. فلنضطلع بمسؤولياتنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد حسيني على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كافيرو (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لامبيرتو زانيير على تقريره. كما أرحب بمعالي السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا في هذه المناقشة، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيد اسكندر حسيني على بيانه.

بادئ ذي بدء، تود أوغندا أن تنوه ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودها المتواصلة في تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ونجد ما يشجعنا في أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو ظلت هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أننا نشعر بالقلق إزاء حوادث العنف التي وقعت مؤخرا في شمال ميتروفيتشا، مما يزيد من أوجه انعدام الاستقرار والانقسام فيما بين الطوائف. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس بغية تفادي استمرار تصعيد التوترات.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مشاركتها الاستباقية مع جميع الطوائف، فضلا عن السلطات في بريشتينا وبلغراد والأطراف الفاعلة الدولية، على تعزيزها للسلام والاستقرار في كوسوفو. ونحن على اقتناع بأن عمل البعثة فيما يتعلق بدعم طوائف الأقليات وتشجيع المصالحة وتيسير الحوار والتعاون الدولي يكتسي أهمية حاسمة.

ويرحب وفد بلدي بالتعاون والتنسيق فيما بين البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وذلك التعاون حيوي وينبغي تعزيزه في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشيد بالبعثة على تيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وعلى تسهيل عقد الاجتماعات فيما بين الطوائف لحل المسائل المتعلقة بالسلطة، والإمداد بالمياه، وبناء الطرق وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وتكتسي تلك الأنشطة أهمية لأنه ينبغي أن تبني الثقة وتوجد قدرا أفضل من التفاهم فيما بين الطوائف. وبالتالي، فإننا نحث البعثة على مواصلة جهودها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة بالتنسيق والتعاون مع الأطراف الفاعلة المعنية على الصعيد المحلي.

ونثني على الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) لتيسير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير فيما يتصل بتعمير مواقع التراث الصربي مثل مواقع مثوى الأجداد والمواقع الثقافية والدينية التي تضررت أثناء أعمال العنف في عام ٢٠٠٤. ومما يتسم بالأهمية أن يتاح للجنة تنفيذ أعمال التعمير الدعم المالي والسوقي الضروري لإكمال عملها وكفالة حماية التراث الثقافي الصربي.

ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن فيما يتصل بعمليات العودة ونشيد بالدور التكميلي الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وإننا، بروح المصالحة السلمية، ندعو أفراد الطوائف إلى الكف عن خطاب الكراهية والاعتداء على العائدين لتسهيل إعادة الاندماج بين الطوائف. ومما يتسم بالأهمية أيضا أن يكرس الطرفان كلاهما موارد أكثر لجهود التقصي عن مصير الأشخاص المفقودين للنهوض بعملية المصالحة.

التعاون الإقليمي يؤدي دورا هاما في تحسين التنمية. لذلك نشجع السلطات في بريشتينا وبلغراد على العمل معا

سعيا إلى ذلك الهدف. وإننا مقتنعون بأن بعثة كوسوفو تواصل الاضطلاع بدور هام في تيسير انخراط كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم العمل الهام الذي تضطلع به بعثة كوسوفو تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفيما يتصل بفتوى محكمة العدل الدولية المشار إليها في تقرير الأمين العام يود وفدي أن يسجل ما يلي: لقد كانت أوغندا على اقتناع قبل صدور هذه الفتوى، بل منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بأن من الضروري لشعبي كوسوفو وصربيا، اللذين عاشا جنبا إلى جنب مدة طويلة جدا، أن يحسما كل المسائل المعلقة من خلال الحوار. وإن موقف أوغندا يظل ثابتا كما كان. ونشجع الطرفين على مواصلة الحوار الهادف إلى إيجاد حل ينهض بالتفاهم المشترك وإقامة علاقات أفضل. وإننا مقتنعون بأن هذا النهج سيحسن استتباب السلام وإدامة الاستقرار في المنطقة.

أخيرا، نثني على الممثل الخاص للأمين العام، لامبرتو زانيير، وموظفي بعثة كوسوفو على العمل الهام الذي اضطلعوا به تعزيزا للسلام والأمن في المنطقة.

السيد ونمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس في شهر آب/أغسطس هذا.

أشكر معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني على بيانيهما. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده في النهوض بالسلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/401) ونلاحظ أن الأوضاع العامة في كوسوفو ظلت مستقرة نسبيا رغم أن إمكانيات انعدام الاستقرار ما زالت قائمة. وقد تشجعنا بالاستعادة التدريجية للهدوء في ميتروفيتشا في أعقاب حادثة الشهر الماضي. ونحث جميع الأطراف على مواصلة التذرع بالحيطة والحذر من الانتكاس إلى العنف.

ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) لتيسير الحوار فيما بين جميع الأطراف وكذلك على الأنشطة المضطلع بها في ميداني سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونقدر التعاون المستمر بين بعثة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في تبني التعاون وإشاعة السلام في كوسوفو وفي المنطقة بصورة عامة ضمن إطار الأمم المتحدة المحايد.

ورغم هذه التطورات الإيجابية نشاطر الأمين العام قلقه حول بطء التقدم في مواجهة التحديات القائمة ذات الصلة بكوسوفو، لا سيما بالدفع قدما بالتعاون الإقليمي وإيجاد الحلول للمسائل ذات الاهتمام المشترك لجميع الطوائف وفيما بين الأطراف. إن هذه المشاكل إن لم تحسم فإنها تنطوي على إمكانية زيادة تفاقم الحالة الأمنية في الإقليم. وتقوم الحاجة إلى أن تبذل جميع العناصر الفاعلة جهودا متواصلة لبناء الثقة فيما بين الطوائف.

كما نحث على إبلاء نفس القدر من الأهمية للجهود المبذولة لمعرفة مصير الأشخاص المفقودين منذ وقت الصراع. وفي هذا الصدد ندعو بعثة كوسوفو إلى الاستمرار في رعاية العلاقات الودية فيما بين الطوائف وفيما بين الأطراف. وإن الجهود المبذولة لتعمير المواقع الأرثوذكسية الصربية المتضررة أو المدمرة أثناء أعمال العنف في آذار/مارس ٢٠٠٤ تشكل خطوة هامة نحو بناء الثقة بين الطوائف. لذلك نحث على تقديم الدعم العام المتواصل لتلك الأنشطة.

وسلطات إنفاذ القانون المختصة ينبغي أيضا أن تكفل أن يقدم للعدالة جميع مقترفي الجرائم وأعمال العنف ضد الأقليات. وهذا سيقطع شوطا طويلا نحو النهوض

بعمليات العودة الآمنة، وكذلك بالمصالحة وبالاستقرار والتنمية في كوسوفو على الأمد البعيد. ومما يتسم بالأهمية تعزيز عمليات العودة الطوعية وتوفير ظروف الحياة الملائمة للعائدين مثل إمكانية الحصول على الخدمات العامة والإسكان وحقوق تملك العقارات وممارسة الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية. ومطلوب من سلطات إنفاذ القانون أيضا أن تبذل جهودا إضافية وأن تعزز التعاون لمنع أعمال المضايقة والاعتداء ضد العائدين.

السيد دو ريفير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو، على حضورهما. لقد استمعنا باهتمام إلى بيانيهما.

ذكر الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته الإعلامية أن الحالة السياسية والأمنية الشاملة مستقرة ومستمرة في التحسن رغم الحوادث المزعجة بالتأكيد ولكن المنفصلة. ومن حيث التطورات السياسية ما فتئت المؤسسات الديمقراطية تكتسب الزخم بصورة تدريجية، وإن إرساء سيادة القانون بما يتمشى والمعايير الأوروبية لخير الكوسوفيين كافة، بصرف النظر عن أصلهم الطائفي، يتواصل بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، كما أن الاتجاه العام في انخفاض حدة التوترات، الذي أصبح واضحا منذ استقلال البلد، مستمر أيضا.

لقد اضطلع المجتمع الدولي وسيواصل الاضطلاع بدور لا غنى عنه لدعم الاتجاهات الإيجابية هذه. وفي هذا الصدد أود مرة أخرى أن أشيد بجهود السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، الذي يواصل قيادة أنشطة بعثة كوسوفو في كوسوفو بفعالية وروح عملية، وبتنسيق وثيق مع الاتحاد الأوروبي. بل إن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تساهم الآن، إلى جانب سلطات كوسوفو، مساهمة جوهرية في استقرار كوسوفو، لا سيما من خلال أنشطتها في مجالات العدالة والشرطة والجمارك. وإننا ممتنون حقا للفرصة التي أتيحت لرئيس بعثة سيادة القانون، السيد إيف دو كرمابون، للتكلم أمام المجلس في الشهر الماضي (S/PV.6353). لقد تجلت في بيانه الروح المهنية التي تتحلى بها البعثة الأوروبية بتقديمها الدعم لسلطات كوسوفو وعملها على الحفاظ على الحوار الجاري مع جميع أصحاب المصلحة في الميدان.

وتلبية لطلب الجمعية العامة أصدرت محكمة العدل الدولية في ٢٢ تموز/يوليه فتواها حول ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو متفقا مع القانون الدولي. وتلك الفتوى أكدت أن الإعلان لم يخرق القانون الدولي ولا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد كان معْلما هاما على الطريق لأنه دفع بالمناقشة القانونية حول هذا الموضوع إلى خاتمة أكيدة، مما يسمح لجميع الأطراف بأن تكرس أنفسها من الآن فصاعدا لحل المسائل المعلقة الأخرى. الوقت الآن لم يعد وقت المراوغات أو التكهنات. فالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ختمت بصورة قاطعة المناقشات العقيمة هذه. وما هو مطلوب الآن هو أن يعمل الجميع معا من أجل مستقبل شعوب المنطقة. ويجب على كوسوفو وصربيا أن تنخرطا الآن في حوار سياسي في سبيل التغلب بطريقة عملية على هذه المشاكل القديمة العهد من أجل مصالح الجميع – ومن أجل مصلحة الطائفة الصربية في كوسوفو في المقام الأول. ويجب أن يكون هذا الحوار تطلعيا ويجب أن يهدف إلى إقامة علاقات حسن الجوار وتحقيق التقدم نحو التكامل الأوروبي وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وبالتالي سيسهم في تحقيق استقرار المنطقة.

وأبدى الاتحاد الأوروبي استعداده لبناء هذا الحوار، من خلال الممثلة السامية كاثرين أشتون، في هذه المرحلة الجديدة التي بدأت للتو. ولدى الدولتين، صربيا وكوسوفو،

فرصة أن تصبحا عضوين في الاتحاد الأوروبي وهو ما يتطلب أن تقيما علاقات طبيعية بينهما بوصفهما دولتين عضوين، مما يمكنهما من العمل معا لبناء النظام الأوروبي. وهذا أكثر ما رغبنا في سماعه في بياني السيد بيريميتش والسيد حسيني: تأكيد مشترك وقوي لرغبتهما في تكريس مستقبل بلديهما في الإطار الأوروبي. ونحن نسعى إلى البدء المبكر للحوار مما سيهيئ الظروف لمستقبل مشترك داخل الاتحاد الأوروبي. ويمكنهما الاعتماد على دعم فرنسا عندما يبدآن السير على هذا الدرب.

السيد باربـاليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد البوسنة والهرسك، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/401) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونود أيضا أن نشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو على إحاطته الإعلامية وموظفي بعثة الأمم المتحدة على جهودهم. ونرحب باشتراك السيد فوك بيريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، والسيد اسكندر حسيني في جلسة اليوم.

ويسعدنا أن نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تعمل في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تواصل بنجاح أداء دورها في المحافظة على السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر ونثني على جهود البعثة الرامية إلى تشجيع عملية المصالحة وتيسير الحوار البناء والتعاون الإقليمي، فضلا عن تركيزها على الوساطة بين الطوائف ودعمها لطوائف الأقليات.

يشير تقرير الأمين العام إلى أن الحالة الأمنية في كوسوفو ظلت هادئة نسبيا، على الرغم من بعض الحوادث التي وقعت بشكل رئيسي في شمال كوسوفو، حيث لا تزال الحالة حساسة ودقيقة من الناحية السياسية. وعلى وجه الخصوص، شهدت نهاية الفترة المشمولة بالتقرير حادثين زادا من حدة التوتر. وفي ذلك الصدد، تدين البوسنة والهرسك الحادث المأساوي الذي وقع في ٢ تموز/يوليه وقتل فيه شخص وأصيب عدة أشخاص آخرين بجروح.

كما نأسف للوفاة المأساوية لأحد أعضاء جمعية كوسوفو – بيتار ميليتش – الذي يمثل الطائفة الصربية، وقُتل على يد مجهولين أمام منزله في شمال ميتروفيتشا. ومرة أخرى، فإننا نؤكد دعوتنا من جديد إلى إجراء تحقيق في تلك الحوادث ومحاكمة المسؤولين عنها.

ونحن نرى أن الجهود الرامية إلى تحسين الحوار بين الطوائف وبناء الثقة بين الأطراف تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لحالات العائدين. وعلى الرغم من أن عدد العائدين طوعا من الأقليات لا يزال منخفضا، يثلج صدرنا أن هناك زيادة بالمقارنة مع السنوات السابقة. وعلاوة على ذلك، إننا إذ نشدد على أهمية توفير الظروف المواتية للعودة المستدامة، فإننا نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لنزع فتيل التوترات ولفت الانتباه إلى الاحتياجات المشتركة. ونشجع على استمرار ممارسة زيارات ”الاستطلاع“ التي تعطي المشردين الفرصة لزيارة ممتلكاتهم وإجراء تقييمات أولية للظروف السائدة في الطائفة المستقبلة.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، نرحب بأنشطة بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو اللتين تعملان في الإطار المحايد للأمم المتحدة تجاه تحديد المركز. كما نؤيد الممارسة القائمة المتمثلة في التعاون والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي – المنظمة الأخيرة

حاضرة من خلال القوات التابعة لقوة كوسوفو – ونأمل أن تستمر هذه الممارسة.

لم ينظر مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في مسألة ما إذا كان سيعترف باستقلال كوسوفو. ولئن كانت البوسنة والهرسك لم تتخذ أي موقف بشأن هذه المسألة، فإننا نحيط علما بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢٢ تموز/يوليه، التي خلصت فيها المحكمة إلى أن إعلان كوسوفو الاستقلال الذي اعتمد في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ لم يمثل انتهاكا للقانون الدولي.

وأخيرا، نود التشديد على أهمية الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظم تحت رعاية الاتحاد الأوروبي بشأن غرب البلقان في سراييفو في ٢ حزيران/يونيه، وأعاد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بالمنظور الأوروبي لبلدان غرب البلقان في الإطار الجديد لمعاهدة لشبونة. ولا يزال هدفنا المشترك تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي لجميع دول غرب البلقان.

السيدة طوق (لبنان): سيدي الرئيس، أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أرحِّب بحضور السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، وأن أشكره على البيان الذي أدلى به، كما أشكر السيد اسكندر حسيني على بيانه.

من المشجع أن يكون عدد الحوادث الأمنية قد انخفض مقارنة بالحوادث التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. رغم ذلك يبقى هذا التقدم نسبيا لا سيما في شمال كوسوفو، حيث تستمر الحوادث الأمنية في خلق أجواء متشنجة. ومن هنا تأتي أهمية يقظة القوى الأمنية وتقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة، بما يؤدي إلى طمأنة كافة المواطنين بما فيهم الأقليات.

نرحِّب بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في صون الأمن والاستقرار، وتيسير الحوار، وتشجيع المصالحة بين مختلف الطوائف. ونقدِّر الدور الذي تضطلع به في تشجيع التعاون الإقليمي وتيسير مشاركة كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية. كما نثني على مستوى التنسيق والتبادل المنتظم للمعلومات بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وندعم التوجُّه الذي عبَّر عنه الأمين العام في تقريره، حيث دعا الاتحاد الأوروبي لضم جهوده إلى الأمم المتحدة والتنسيق معها في سبيل تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا سعيا لإيجاد حل سلمي للمسائل العالقة.

ننوِّه بالتقدم الحاصل في ملفي المفقودين وحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية، ونتمنى أن ينسحب هذا التعاون بين بلغراد وبريشتينا على سائر المجالات. ومما لا شك فيه أن توفّر الرعاية الدولية للتقريب بين الجانبين يبقى ضروريا، إلا أن المسؤولية الأكبر تقع على كاهل القادة السياسيين لدى الطرفين للخروج من الجمود في هذه المرحلة. وندعو هؤلاء القادة إلى مدّ يد الحوار ومعالجة المسائل الخلافية بانفتاح ومرونة بما يحقق مصالح شعوب المنطقة وآمالها في مستقبل أكثر إشراقا.

من جهة أخرى، من المهم تركيز الجهود لإجراء حوار شفاف ومرن بين مختلف الجماعات في كوسوفو والعمل على تحقيق المصالحة. وينسجم ذلك مع نداءات هذا المجلس في الجلسة التي تلت أحداث ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، حيث شدد معظم أعضائه على أهمية التمسك بالحوار. وهو ما لفت إليه أيضا الأمين العام في تقريره، حيث أبدى قلقا من مخاطر عدم الاستقرار التي قد يولدها غياب تقدم ملموس على صعيد المصالحة بين مختلف الجماعات، مقرونا بالظروف الاقتصادية الصعبة. وفي هذا السياق، يبدو ملحا التكامل بين جهود المصالحة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والإنمائية لمختلف الجماعات، بما ينعكس إيجابا ليس على الاستقرار الأمني

فحسب بل أيضا على العودة المستدامة للاجئين والنازحين، الذين لا تزال معدلات عودتهم منخفضة.

أخيرا، نأخذ علما بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢٢ تموز/يوليه. ويحدونا الأمل أن تكون المرحلة المقبلة واعدة في التوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة؛ بما يرسي بيئة من الوئام والاستقرار في منطقة غرب البلقان.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بوجود السيد جيريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد حسيني، وزير خارجية كوسوفو، في المجلس. ويسعدنا أن نرى كليهما. وأود أيضاً أن أرحب بالسيد زانيير، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. إننا نقدّر العمل الذي يقوم به مع كامل فريقه في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بغية تعزيز الاستقرار والمصالحة.

يسرنا أن نرى أنّ الحالة السياسية والأمنية بوجه عام هادئة عموماً في كوسوفو، وأن الفترة المشمولة بهذا التقرير شهدت تراجعاً في عدد الحوادث الأمنية، الأمر الذي يظهر اتجاهاً إيجابياً بالمقارنة مع الفترتين المشمولتين بالتقريرين الماضيين. ونحن نناشد سلطات كوسوفو، ولا سيما المؤسسات المحلية وشرطة كوسوفو، التأكيد على أن تصبح هذه الحالة هي القاعدة، ومواصلة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع حوادث العنف، مع تشديد خاص على طوائف الأقليات المتضررة.

إن كوسوفو ما زالت تخطو خطوات إضافية صوب تعزيز ديمقراطيتها، وتوطيد قدرتها المؤسسية، وانفتاح مجالها الديمقراطي عن طريق إحراز تقدم في عملية تحقيق اللامركزية. ويسعدنا أن نرى أنّ الهياكل الإدارية في البلديات الأربع الجديدة قد تم إنشاؤها، وأنّ الانتخابات جرت في بلدية بارتيش. فهذا يدل بوضوح على التزام حكومة كوسوفو بتحسين الحياة لكل الطوائف، في حين أن نسبة المقترعين في انتخابات بارتيش تدل على أن الطوائف المحلية أخذت تستجيب تدريجياً لهذه الجهود.

ونحن لا نزال نعتقد أن تنفيذ عملية اللامركزية تنفيذاً كاملاً سيحسن الحكم، ويمكّن جميع الطوائف من إسماع أصواتها، ويجعل العملية السياسية والهياكل الإدارية تمثيلية بالكامل، ويسهم في نهاية المطاف في التكامل والمصالحة بوجه عام. وندرك أنه ما زالت هناك مشاكل على طريق المصالحة الكاملة. ولا يمكن التغاضي عن المشكلة التي تسببها مسألة الأشخاص المفقودين والتحديات التي تواجهها عمليات العودة في هذا الصدد. ومع ذلك، تظهر الجهود التعاونية التي بُذلت مؤخراً بشأن المفقودين أن الأمر الأساسي هو وجود الإرادة للعمل على إنهاء هذا الموضوع بالنسبة إلى الناس الذين عانوا بما فيه الكفاية، بدون تسييس هذه المسائل. بعدئذٍ، ستساعد النتائج المحرزة على بدء عملية الإنعاش.

وفي الوقت ذاته، نأسف لعدم إحراز تقدم كبير في بعض المسائل الأخرى التي تتطلب تعاوناً عملياً مباشراً بين بريشتينا وبلغراد. ويحدونا أمل صادق أن تشهد الأشهر المقبلة تحسناً في ذلك الصدد.

إن تحسين الحكم وسيادة القانون في كوسوفو ضروري أيضاً، وضروري كذلك اتخاذ خطوات لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ونشيد بجهود حكومة كوسوفو لتحقيق ذلك. وبغية إحراز مزيد من التقدم وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، من المهم للمجتمع الدولي أن يظل يعمل في كوسوفو، ويساعد عن طريق تشاطر الخبرات والموارد.

ولا نزال قلقين أيضاً إزاء الحالة السياسية والأمنية الهشة والحساسة في شمال كوسوفو. فالتكامل التدريجي للشمال مع بقية أنحاء كوسوفو من الواضح أنه في مصلحة

جميع الطوائف في تلك المنطقة. والطريقة الوحيدة المجدية لتحقيق ذلك هي عبر الحوار.

لقد كانت تركيا أحد البلدان الأولى التي اعترفت بكوسوفو دولة مستقلة وذات سيادة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالفتوى التي أصدرتها مؤخراً محكمة العدل الدولية ومفادها أن إعلان استقلال كوسوفو يتوافق مع القانون الدولي. ونأمل أملاً صادقاً أن تفتح تلك الفتوى مرحلة جديدة من العلاقات بين بريشتينا وبلغراد؛ فكلتاهما صديقتان وشريكتان عزيزتان لنا. وعليه، نناشد كلا الجانبين أن ينظرا الى تلك الفتوى كفرصة جديدة للإنخراط البنّاء في المسائل العملية لصالح جميع سكانهما ولصالح التعاون الإقليمي.

إن السلام والاستقرار الدائمين في منطقة البلقان يظلان هدفنا النهائي والأعلى. ونحن على اقتناع بأن الحفاظ على السلامة الإقليمية لكوسوفو وهيكلها السياسي والاجتماعي المبني على القيم الديمقراطية ضروري لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن لصربيا، بوصفها طرفاً هاماً في المنطقة، أن تفعل الكثير لتعزيز السلام، والديمقراطية، والازدهار في منطقة البلقان وفي الحيّز الأوروبي على نطاق أوسع. وإننا نرحب بالعلاقات المتطورة بين صربيا والاتحاد الأوروبي وندعمها. ويكمن مستقبل كوسوفو أيضاً في تكاملها مع الهياكل الأوروبية. وعليه، نعتقد أن هذا المنظور الأوروبي المشترك يوفر أساساً سليماً للتعاون والحوار. ونرحب بجهود الاتحاد الأوروبي لمساعدة البلدين في السير على تلك الطريق.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن وجود نهج متناسق وتعاوني من جانب الأطراف الدولية المنخرطة في كوسوفو ضروري لاستكشاف الفرص القائمة. لذلك، نتطلع أيضاً الى مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه تحقيقاً لذلك. وفيما تبذل هذه الجهود – حسبما أكد الأمين العام أيضاً في تقريره (S/2010/401) – يتحتم على الأطراف أن تتجنب اتخاذ أي خطوات يمكن اعتبارها استفزازية وتخرج الحوار عن مساره.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/401). وأشكر أيضاً السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوجود معالي السيد فوك جيريميتش، وزير خارجية صربيا. ولقد استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلى به السيد حسيني.

إن الحالة عموماً في كوسوفو هادئة في الوقت الراهن. بيد أن الحالة الأمنية ما زالت معقدة وهشة. وهناك بشكل خاص العديد من أوجه الريبة في الشمال. ونحن ندين مرة أخرى أعمال العنف الإرهابي التي وقعت في شمال ميتروفيتشا أوائل تموز/يوليه. فذلك الحادث يدل من جديد على أن تحقيق تسوية مبكرة ومناسبة لمسألة كوسوفو من شأنه أن يفضي إلى السلام والإستقرار في منطقة البلقان وفي أوروبا عموماً. ونناشد جميع الأطراف المعنية، والأمم المتحدة، والبلدان الأخرى في المنطقة أن تعمل معاً لكفالة الاستقرار في كوسوفو، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الجماعات العرقية في المنطقة، ولا سيما الأقلية الصربية والأقليات العرقية الأخرى، وبذل جهود حقيقية لتيسير إعادة إدماج الأقليات العرقية والحفاظ على التراث الديني والثقافي.

لقد أحطنا علماً بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن إعلان كوسوفو استقلالها من طرف واحد. وما فتئت الصين تقول على الدوام إن احترام السيادة والسلامة الإقليمية مبدأ أساسي للنظام المعاصر للقانون الدولي، وهو الأساس للنظام القضائي الدولي. إننا نحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وندعم الجهود التي تبذلها صربيا حكومة وشعباً في ذلك الصدد. ونحن نعتبر دوماً أن

أفضل سبيل لحل مسألة كوسوفو يكمن في أن يدخل الجانبان في مفاوضات ضمن إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يسعيا إلى حل مقبول منهما. أما العمل من جانب واحد فلن يسهم بأي طريقة من الطرق في تسوية المسألة، ولن يعمل إلا على تعقيد الحالة.

إن فتوى محكمة العدل الدولية لا تشكل عقبة أمام جهود الجانبين لحل هذه المسألة عبر المفاوضات. وتأمل الصين أن تواصل الأطراف ذات الصلة حث الجانبين على استئناف الحوار والتشاور، والسعي إلى حل يكون مقبولاً منهما.

ويظل قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني لتسوية مسألة كوسوفو. ونقدر الدور الإيجابي الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الحفاظ على الاستقرار في كوسوفو، ونؤيد البعثة في جهودها الجارية للوفاء بتفويضاتها عملا بقرارات مجلس الأمن وفي النهوض بقوة بالحوار البناء في ما بين الأطراف المعنية، ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية احترام ولاية البعثة وأن تبقي على دعمها لها وتعاونها معها في جهد مشترك للتوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في مجلس الأمن في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبيرتو زانيير، ووزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، ووزير خارجية كوسوفو، السيد إسكندر حسني. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، على تقريره عن آخر التطورات في كوسوفو (S/2010/401) وأشيد بالعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في تعزيز الاستقرار والمصالحة في كوسوفو. أود أيضا أن أشكر السيد زانيير، على مواصلة قيادته والعمل الشاق الذي يقوم به.

إن تأييد المملكة المتحدة لاستقلال كوسوفو وسيادتها ووحدة أراضيها، ما فتئ قويا كعهده. نرحب بالفتوى الأخيرة الصادرة عن محكمة العدل الدولية والتي جاءت استجابة إلى سؤال طرحته عليها الجمعية العامة، وأكدت المحكمة أن إعلان كوسوفو للاستقلال كان وفقا للقانون الدولي. إن فهمنا للفتوى يختلف عن فهم صربيا لها. وبوجه الخصوص فإن الفتوى لا تقيم سابقة. إن كوسوفو حالة فريدة في نوعها. فاستقلالها متوقف على الحقائق الخاصة بها. ولا توفر نموذجا للانفصال في الأماكن الأخرى.

إن العملية القانونية المعروضة على محكمة العدل الدولية قد انتهت الآن، وهذا لا بد من أن يعني نهاية المناقشة حول وضع كوسوفو. وكوسوفو تعمل الآن بوصفها دولة مستقلة منذ سنتين ونصف السنة. ويتزايد الاعتراف بها على هذا النحو. وتعترف الآن بكوسوفو تسع وستون دولة عضوا في الأمم المتحدة. وهذا التقدم لا يمكن عكس مساره. فأصغر بلد في العالم أصبح دولة مستقلة وقادرة على البقاء مع مستقبل واضح لها في الاتحاد الأوروبي – وهو مستقبل أكدته من جديد مؤخرا جميع الدول الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن فتوى محكمة العدل الدولية سوف تشجع الدول التي لم تعترف بكوسوفو بعد على أن تفعل ذلك.

إننا إذ نتطلع إلى المستقبل، من المهم للغاية، كما ذكر السيد زانيير، أن ندخل مرحلة جديدة في العلاقات بين كوسوفو وصربيا. ونحن نرحب بالرد الموزون لكوسوفو على فتوى المحكمة، فقد تمثل في الدعوة إلى حوار جديد مع صربيا. إن مستقبل البلدين يكمن في الاتحاد الأوروبي، غير أنه مستقبل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المصالحة والتعاون العملي. فالبلدان عليهما العمل معا لشق طريق جديد يستند على قيم ومعايير الاتحاد الأوروبي، ألا وهي الديمقراطية وسيادة القانون، والتعايش السلمي بين الدول. ولا بد من

البدء بحوار مبكر وبناء بين الدولتين، وهي عملية عرض الاتحاد الأوروبي تيسيرها من خلال البارونة أشتون. وهذا الحوار من شأنه أن يعزز التعاون ويحقق التقدم على درب الاندماج الأوروبي وتحسين حياة شعبي كوسوفو وصربيا. إن عملية الحوار في حد ذاتها، ستكون عنصر سلام وأمن واستقرار في المنطقة.

بيد أنه يتعين علينا أن نكون واضحين بنفس القدر إزاء ما هو غير ممكن. فلا يمكن العودة إلى المفاوضات بشأن وضع كوسوفو أو حدودها القائمة. وأي محاولة ترمي إلى هذا السبيل ستقحم صربيا في مواجهة مع الذين اعترفوا بكوسوفو. وأي محاولة ترمي إلى التشجيع على تجزئة كوسوفو أو على محادثات تتعلق بالوضع ستتعارض في الأجل الطويل مع مصالح المواطنين في البلدين، كوسوفو وصربيا. وربما تستحث مزيدا من زعزعة الاستقرار في المنطقة. والمملكة المتحدة من جانبها ستقاوم بشدة أي محاولة من هذا القبيل. وكوسوفو بوصفها دولة مستقلة، داخل إقليم حددته حدودها القائمة تمثل قوة إيجابية للاستقرار في غرب البلقان.

ونتطلع إلى صربيا لقبول عرض الاتحاد الأوروبي والمضي قدما في حقبة من الحوار البناء. بيد أننا نشعر بالقلق جراء البيانات الأخيرة الصادرة عن صربيا، والأعمال التي تعني ضمنا أن صربيا لا تأخذ في الاعتبار الاشتراك مع الاتحاد الأوروبي في هذه العملية. ونأسف شديد الأسف إذ أن صربيا لم تسمح بمزيد من الوقت للمشاورات مع الاتحاد الأوروبي قبل أن تقدم مشروع قرارها إلى الجمعية العامة. فمشروع قرار صربيا، غير مقبول لأنه لن يعزز تطوير علاقات بناءة بين صربيا وكوسوفو.

شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة تقدما جديدا في كوسوفو. أما العنف الذي وقع في ميتروفيتشا في أوائل شهر تموز/يوليه فقد كان مدعاة للأسف، ولكننا نرحب بالرد الفوري من جانب شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2010/401)، فإن عدد الحوادث الأمنية شهد انخفاضا شاملا. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عملا واضحا وحاسما ضد الجريمة المنظمة والفساد من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي في شراكة مع حكومة كوسوفو.

إن التحديات الخطيرة لا تزال ماثلة أمامنا بالنسبة لسيادة القانون في كوسوفو، ولا بد لكوسوفو من أن تظل ملتزمة على الدوام بالإصلاحات الضرورية، غير أن خطوات كتلك التي تمثلت في التدشين الأخير لفرقة عمل مكافحة الفساد تبعث على التشجيع. وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو ما برحتا عنصرا هاما في استقرار كوسوفو. ولا نزال نؤيد تأييدا كاملا عملهما. ومن الحيوي أن تتعاون صربيا وكوسوفو تعاونا وثيقا مع البعثتين. فالاستقرار والأمن وسيادة القانون والحكم حقوق أساسية لجميع الطوائف الكوسوفية. أما في ما يتعلق بالأحداث الأخيرة، فمن الهام جدا التوصل إلى اتفاق بشأن فتح محكمة ميتروفيتشا وترتيبات الجمارك في الشمال.

إن مستقبل كوسوفو وصربيا يكمن في دولتيهما المستقلتين في إطار الاتحاد الأوروبي ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بكفالة استخدام منظور الاتحاد الأوروبي هذا بوصفه عاملا للاستقرار والأمن والتقدم الاقتصادي في المنطقة بأسرها.

السيدة دانلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بمعالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وأشكره على بيانه. وأشكر الممثل الخاص لامبيرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية، وأشكر السيد إسكندر حسيني، على ملاحظاته.

إن الحادث المأساوي الذي وقع في ٢ تموز/يوليه في ميتروفيتشا، كما يذكر الأمين العام، في تقريره (S/2010/401)، يبين بجلاء أن الحالة الأمنية في كوسوفو، مستقرة ولكنها هشة. إن خطر اندلاع عنف جديد ناجم عن التوترات الإثنية حقيقة قائمة، خاصة في شمال كوسوفو. ومن الناحية الرئيسية، تقع المسؤولية على الطرفين لكفالة جعل كوسوفو مكانا يتيح التسامح الإثني والتعددية والتعايش السلمي في ما بين الطوائف. لذلك، لا بد من الامتناع عن جميع أعمال الاستفزاز وعن أي عمل قد يزيد من تفاقم زعزعة الاستقرار.

إن المجتمع الدولي من جانبه، يجب أن يظل منخرطا انخراطا كاملا في كوسوفو. ولا بد لمجلس الأمن، والأمين العام، لا سيما من خلال ممثله الخاص، وفرادى الدول الأعضاء، من الاستمرار في متابعة الحالة عن كثب والإبقاء على الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والحوار والمصالحة.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم بدور خاص في هذا الصدد بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وحيث أن جميع الأطراف في الميدان قد قبلت البعثة، فهذا يجعل البعثة قادرة بشكل خاص على نشر جهودها لمساعدة الأطراف في التغلب على خلافاتها والتوفيق بين الطوائف بشأن مسائل المصلحة المتبادلة.

وفي هذا السياق، نكرر مناشدتنا لبلغراد وبرشتينا التعاون بهمة مع بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، السيد زانيير، خاصة في المضي قدما في ترتيبات العملية التي يمكن أن يستفيد منها المواطن العادي. ونشعر بالقلق إزاء تقييم الأمين العام ومفاده أنه لم يُحرز تقدم كاف في هذا الصدد. ومما يبعث على القلق أيضا، الملاحظة الواردة في تقريره ومفادها أن العلاقات بين البعثة وسلطات كوسوفو، تتسم بالتحفظ، ولا بد من التذكير بأن البعثة هي السلطة الكلية التي أنشأها مجلس الأمن في الإقليم.

نرحب بمبادرة الأمين العام، الرامية إلى التماس الطرق الكفيلة بجعل دور البعثة فعالا قدر الإمكان وزيادة تعزيز التعاون بين بلغراد وبرشتينا. ويتمثل أحد مجالات التعاون الممكنة هذه في إعادة بناء المواقع الأرثوذكسية الصربية التي لحقت بها أضرار أو دمرت خلال العنف الذي وقع في آذار/مارس ٢٠٠٤. وإن وضع الموارد الضرورية تحت تصرف ”لجنة تنفيذ أعمال التعمير“ لاستكمال أعمال إعادة التعمير لجميع المواقع الصربية الأرثوذكسية المدمرة سيساهم بالتأكيد في بناء الثقة بين الطوائف، وهو ما أوصى به الأمين العام وقد أصاب. فاستعادة الثقة هذه حاسمة الأهمية لزيادة أعداد العائدين، التي ما زالت منخفضة وفقا للتقرير المعروض علينا. ومما يبعث على الجزع أن المواقع الصربية ذات الأهمية الدينية والثقافية ما زالت تتعرض لأعمال التخريب.

وتحيط البرازيل علما بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في لاهاي يوم ٢٢ تموز/يوليه والتي تتعلق بإعلان الاستقلال الأحادي من قبل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو. ولئن كانت الحكومة البرازيلية لا تزال عاكفة على دراسة الفتوى بالحرص الذي تستحقه، فإننا نلاحظ أن المحكمة لم تشكك في حقيقة أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل ساري المفعول. وبالتالي ترى البرازيل أن القرار المذكور يظل المعيار الأساسي الذي يجب أن يسترشد به وجود الأمم المتحدة في كوسوفو والعاملون الموجودون تحت سلطة الأمم المتحدة العامة هناك.

ونؤمن كذلك بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال يوفر الشروط الملائمة لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل شرعي برعاية مجلس الأمن،

بما يتمشى مع سلطته ومسؤوليته الرئيسية في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. ولذلك نكرر دعوتنا لجميع الأطراف بأن تستأنف مفاوضاتها على جميع المسائل المعلقة في أسرع وقت ممكن.

السيد إينر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بحضور السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو، وأن أشكرهما على بيانيهما. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على عرضه التقرير المعروض علينا (S/2010/401). واسمحوا لي بأن أكرر دعم النمسا الكامل للجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) لتيسير الحوار بين جميع الأطراف.

ترحب النمسا بحقيقة أن الحالة الأمنية في كوسوفو اتسمت عموما بالهدوء أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد ورد في تقرير الأمين العام أننا شهدنا انخفاضا إجماليا في عدد الحوادث الأمنية. ونقدر حقيقة أن قوى الأمن – بما فيها شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو (بعثة سيادة القانون) وقوة كوسوفو – نجحت في منع التصادمات في الحالات المتفجرة. وفي الوقت ذاته ندين بوضوح أعمال العنف المنفصلة المتصلة بالتوترات بين الطرفين. والنمسا تؤيد تأييدا تاما العمل الهام الذي تضطلع به قوة كوسوفو وبعثة سيادة القانون وستواصل الوفاء بالتزامها تجاه البعثتين.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته بعثة سيادة القانون، لا سيما في ما يتصل بمراقبة المحاكمات وتجهيز القضايا وتقديم النصح والمشورة بشأنها ومواصلة مسح الوثائق والبيانات الخاصة بالحركة التجارية على البوابتين ١ و ٣١، ونرحب كذلك بما أحرزته من تقدم في تعاونها مع الطرفين. ونرحب بتسريع جهود الاتحاد الأوروبي المبذولة لإبراز وجوده وتحسين حضوره في الشمال ونأمل أن يؤدي التعاون مع الجانبين إلى مزيد من التقدم، بما في ذلك في تشكيل هيئات مختلطة في محكمة مقاطعة متروفيتسه واستعادة السيطرة التامة على الجمارك في الشمال الكوسوفي.

وتود النمسا كذلك أن تسلط الضوء على المساهمات القيمة التي ساهمت بها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو في رصد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطوائف. ونقدر تقديرا عاليا أيضا دعمها للمؤسسات الديمقراطية، لا سيما المؤسسات التعليمية المستقلة ومؤسسات التعليم العالي التي تعمل لمنفعة جميع الطوائف غير طائفة الأكثرية.

ونشاطر الأمين العام تقييمه بأن الافتقار إلى التقدم في المصالحة بين الطوائف، مقرونا بالصعوبات الاقتصادية المستفحلة، يظل يشكل تحديا ومرتعا للقلاقل ومخاطرها. لذلك تؤمن النمسا بأننا يجب ألا نفقد تركيزنا على مجالات مثل التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد وسيادة القانون ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة، وكذلك في ما يتصل بالحالة في الشمال الكوسوفي. ونرى أن الحاجة تقوم إلى أن تشمل التقارير المرفوعة إلى المجلس جميع المجالات تلك.

وترحب النمسا بفتوى محكمة العدل الدولية التي أصدرتها في ٢٢ تموز/يوليه عن مسألة ما إذا كان إعلان الاستقلال الأحادي فيما يتصل بكوسوفو متماشيا مع القانون الدولي. ونؤمن بأن تلك الفتوى تتيح فرصة ونقطة تحول إيجابية في العلاقات بين كوسوفو وصربيا، وكذلك فيما يتعلق بمطامح كلتا الدولتين في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذه الفرصة لا يجوز أن تفوّت.

لقد أوضحت المحكمة بجلاء ما بعده جلاء أن إعلان استقلال كوسوفو في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لم يخرق القانون

الدولي العام ولا القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا إطار العمل الدستوري. ويحدونا الأمل أن تنجح هذه الفتوى، التي صدرت تلبية لطلب من الجمعية العامة والتي تتعلق خصيصا بالحالة في كوسوفو، في تمكين كوسوفو وصربيا في نهاية المطاف من التغلب على خلافهما الأساسي المتصل بالمسائل القانونية الأساسية ومسائل الأراضي.

لكن الفتوى تسمح لسلطات صربيا وكوسوفو، في المقام الأول، بأن تعتمدا نهجا عمليا وتبدآ عملية حوار بشأن المشاكل العملية التي تؤثر في الحياة اليومية لأبناء الطائفتين الذين يعيشون في كوسوفو. وهذه الروح العملية يجب أن تطبق الآن أيضا فيما يتصل بوضع الترتيبات اللازمة لكفالة مشاركة كوسوفو في المحافل الإقليمية والدولية، بالتشاور مع المنظمات ذات الصلة.

وقد قام الاتحاد الأوروبي – ردا على إصدار الفتوى – بمد يد التعاون لصربيا وكوسوفو كلتيهما. وقد أوضحت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي آشتون، في البلاغ الذي أصدرته في ٢٢ تموز/يوليه بالنيابة عن جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد، أن مستقبل صربيا وكوسوفو كلتيهما يكمن في الاتحاد الأوروبي. لذلك نلتمس من صربيا وكوسوفو أن تعملا مع الاتحاد الأوروبي بحسن نية وأن تضاعفا جهودهما لترجمة قيم الحوار والتعاون الأوروبية على صعيد الواقع، خدمة لمصالح سكان كوسوفو وسكان صربيا كافة، بصرف النظر عن خلفياتهم الطائفية. وإننا نؤيد تأييدا تاما نهج زيادة التنسيق والتعاون المحسن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في سبيل النهوض بالحوار الرامي إلى معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك لبلغراد وبريشتينا.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص لامبرتو زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود كذلك أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية صربيا فوك يرميتش ووزير خارجية كوسوفو اسكندر حسيني.

تثمن اليابان عاليا المساهمات التي قدمتها في الميدان بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة سيادة القانون) وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتأمين استقرار كوسوفو ومنطقة البلقان الغربية برمتها.

ونشيد بمحكمة العدل الدولية على إصدار فتواها في ٢٢ تموز/يوليه بعد سنتين من العمل المكثف. وقد دأبت اليابان منذ اعترافنا باستقلال كوسوفو على تقديم الدعم للبلد الحديث النشوء حتى يتطور إلى دولة ديمقراطية متعددة الطوائف مفعمة بالحيوية. ويحدونا الأمل أن تستمر كوسوفو في التقدم على طريق بناء الدولة بدعم متزايد من المجتمع الدولي. وتتسم الفتوى بالأهمية أيضا لعملية المصالحة بين كوسوفو وصربيا.

وتشجع اليابان كلا الطرفين على أن يواجها بروح بناءة التحديات التي تعترض سير الحياة لسكان طوائف كوسوفو كافة. واليابان في هذا السياق تشاطر الأمين العام اعتقاده بأن إعادة تعمير المواقع الصربية الأرثوذكسية يمكن أن تبني الثقة بين الطوائف. ونتوقع أن تضطلع بعثة كوسوفو والاتحاد الأوروبي بدور الوسيط بين بريشتينا وبلغراد، ونؤيد اقتراح الأمين العام ببذل جهود مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتيسير الحوار. ونرحب بالزيادة في عدد العائدين من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين وتوطينهم. وفي الوقت نفسه، نشارك الأمين العام القلق حيال الحوادث المتفرقة التي تستهدف الأقليات، والتي ما زالت تشكل عقبات مادية ونفسية أمام العودة المستدامة.

وتواصل اليابان، بصفتها من أنصار الأمن البشري، دعم جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتيسير عودة المشردين داخليا وتعزيز التعايش السلمي المتعدد الأعراق والمساعدة في التنمية المستدامة لكوسوفو عن طريق الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف. إن اتباع نهج يركز على الإنسان مهم بصفة خاصة في المقاطعات الشمالية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتقليل مستوى الضعف بين السكان. ونعتزم التعاون مع كوسوفو وصربيا والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة الأخرى نحو بلوغ مرحلة جديدة من الاستقرار والازدهار في منطقة غرب البلقان.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بوزير الخارجية يرميتش ووزير الخارجية حسيني مرة أخرى في المجلس بعد ظهر اليوم. كما أود أن أشكر السيد لامبرتو زانيير على إحاطته الإعلامية الشاملة بصفته ممثلا خاصا للأمين العام في كوسوفو.

أود بادئ ذي بدء أن أتناول بإيجاز فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه. كانت الولايات المتحدة تأمل أن يمثل إصدار هذه الفتوى نقطة انطلاق كي تتجاوز كوسوفو وصربيا مناقشات الماضي وتواصلا التعاون لدعم السلام والاستقرار في البلقان. لقد أكدت الفتوى بشكل قاطع رأي الولايات المتحدة وبلدان كثيرة أخرى أن إعلان استقلال كوسوفو في عام ٢٠٠٨ كان متماشيا مع القانون الدولي ولا ينتهك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتقد أن فتوى المحكمة ستشجع البلدان التي لم تعترف بكوسوفو على عمل ذلك الآن.

إن كوسوفو حالة خاصة ولا تمثل سابقة للصراعات الأخرى. أقرت فتوى المحكمة بأن إعلان استقلال كوسوفو يجب النظر إليه في إطار السياق الوقائعي الذي أدى إلى اعتماده، بما في ذلك، كما قالت الفتوى، الإطار الذي أنشأه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لحل الأزمة الإنسانية في كوسوفو والتطورات في عملية الوضع النهائي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بوساطة الأمم المتحدة، التي، رغم الجهود المضنية، لم تتمكن من الخروج بنتيجة يُتفّق عليها بشكل متبادل بشأن مركز كوسوفو.

إن كوسوفو تمثل الآن ديمقراطية مستقلة متعددة الأعراق. وإن استقلالها لا رجعة فيه ولحدودها حرمتها. ونناشد الآن كوسوفو وصربيا العمل معا بشأن القضايا العملية التي ستدفع الدولتين قدما في مساريهما نحو الاندماج الأوروبي الأطلسي.

وإذ أنتقل إلى تقرير الأمين العام (S/2010/401)، أود أن أدلي بثلاث نقاط إضافية عن التقدم الذي أحرزته كوسوفو في الأشهر الأخيرة. أولا، لاحظ تقرير الأمين العام عدة مجالات تعزز فيها كوسوفو مؤسساتها الديمقراطية المتعددة الأعراق، بما في ذلك عن طريق تنفيذ عملية لامركزية السلطة المتوخاة في دستور كوسوفو بالتحول من السلطات المركزية إلى السلطات البلدية. وتبين الانتخابات الأخيرة في بلدية بارتيش ذات الأغلبية الصربية المنشأة حديثا في كوسوفو التقدم الذي تحرزه كوسوفو نحو كفالة مشاركة كل الطوائف في مؤسساتها.

ثانيا، يشير الأمين العام إلى التحديات التي تشكلها المصاعب الاقتصادية. في الشهر الماضي، وقعت كوسوفو اتفاقا احتياطيا مع صندوق النقد الدولي. وخلال الفترة السابقة للتوقيع، أظهرت مؤسسات كوسوفو نضجها ومسؤوليتها عن طريق إجازة أربعة إصلاحات مالية رئيسية لتصبح قانونا خلال شهر واحد بغية الوفاء بشروط الاتفاق.

ثالثا، لاحظ تقرير الأمين العام أن مجمل عدد الحوادث الأمنية تراجع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأظهرت شرطة كوسوفو، بمساعدة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، قدرتها المتنامية على حماية جميع طوائف كوسوفو. وفي أواخر أيار/مايو، استجابت شرطة كوسوفو، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، بسرعة إلى اشتباكات اندلعت بين مجموعتين كبيرتين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو بسبب انتخابات غير قانونية موازية وحالت دون تصاعد الحادثة. وفي أواخر حزيران/يونيه، وفرت شرطة كوسوفو الأمن لمظاهرة ضخمة صاحبت الاحتفالات بيوم فيدوفدان.

إن شرطة كوسوفو تضطلع بشكل متزايد بأدوار مهمة كان المجتمع الدولي يضطلع بها. ودون وقوع أي حادث، تحملت المسؤولية عن الأمن في موقع تراثي كانت قوة الأمن الدولية في كوسوفو تتولى في السابق حراسته إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وتحقق حاليا في العنف الذي وقع في تموز/يوليه فيما يتعلق بافتتاح مركز الخدمة المدنية في ميتروفيتشيا وإطلاق الرصاص على عضو في البرلمان من صرب كوسوفو. وإضافة إلى ذلك، حدث تقدم في عودة وإعادة إدماج العائدين بدعم من السلطات البلدية والحكومة المركزية وحماية شرطة كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو.

لكن كما أشار الأمين العام، لا يزال غياب المصالحة يهدد بوقوع اضطرابات. وعلى سبيل المثال، تعرضت بعض الأسر العائدة ذات الأصول الصربية إلى مضايقات وهجمات. وتأسف حكومتي للخسائر في الأرواح والإصابات التي صاحبت افتتاح مركز الخدمة المدنية في شمال ميتروفيتشيا الشهر الماضي، ونحث على مساءلة أولئك المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية. لقد بقي المركز مفتوحا ويواصل تقديم الخدمات الضرورية لأشد الناس احتياجا في المجتمع المحلي.

وما فتئت جهود تعزيز الاستقرار تعوقها التهديدات بالعنف ضد الذين يسعون إلى المشاركة في المؤسسات الشرعية لحكومة كوسوفو. ونحن ندين بشدة التهديدات بالقتل التي تستهدف القضاة المعينين في محكمة ميتروفيتشيا والترهيب الموجه إلى صرب كوسوفو الذين يعملون في مؤسسات كوسوفو. ونناشد جميع الأطراف اتخاذ خطوات حاسمة لوقف التحريض على العنف.

وأود أن أؤكد مجددا أملنا في أن تستخدم كوسوفو وصربيا فتوى محكمة العدل الدولية باعتبارها فرصة للعمل معا لحل المسائل الفنية التي يمكن أن تحسن الحياة اليومية لمواطنيهما. وعلاوة على ذلك، نرحب بجهود الاتحاد الأوروبي لمساعدة البلدين في تحقيق تطلعهما الأوروبي.

السيد ايسوزي – نغوندت (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس، وأن أشكر السفيرة جوي واغو والوفد النيجيري على عملهم المتميز خلال الشهر الماضي. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم غابون طوال فترة ولايتكم.

وأود أيضا أن أرحب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير الخارجية في جمهورية صربيا، وأن أشكره على بيانه. وأخيرا، يشكر وفدي الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانيير، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2010/401) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

يناقش المجلس اليوم مسألة كوسوفو، بعد أسابيع فقط من إصدار محكمة العدل الدولية فتواها بشأن قانونية إعلانها الاستقلال من جانب واحد في ١٧ شباط/فبراير

٢٠٠٨. لقد جرى التعليق بشكل مكثف على هذه الفتوى في البيانات التي أدلى بها بعد ظهر اليوم. ومع أخذ هذا في الاعتبار وفي ضوء تقرير الأمين العام، أود أن أركز في بياني الموجز على جانبين من جوانب المسألة المعروضة علينا، ألا وهما، الحالة العامة في كوسوفو على الصعيدين السياسي والأمني والعمل المهم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من ناحية، ومسألة مركز كوسوفو، من ناحية أخرى.

يكشف تطور الحالة العامة في كوسوفو، خاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن العديد من العلامات الإيجابية. ويسر غابون أن بعثة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، تمكنت من مواصلة تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، مع الحفاظ في الوقت نفسه، بالتأكيد ليس من دون مواجهة صعوبات، على المشاركة المستمرة لكل الطوائف في كوسوفو.

كما يرحب وفدي بأن الأمين العام والاتحاد الأوروبي – الذي نؤيد عرضهما تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا – قررا التعاون بفعالية أكبر في السعي إلى إيجاد حلول للمسائل ذات الاهتمام المشترك لكل من الطرفين. ونؤيد هذا النهج القائم على توافق الآراء ونرى أنه ينبغي أن يحظى بتأييد المجتمع الدولي. لكننا ندرك أن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واجه مشاكل يجب حلها.

ولذلك يجب اتخاذ إجراءات نشيطة لإيجاد حل لمسألة المفقودين، لا سيما وأنها تشكل تحديا كبيرا لعملية المصالحة بين مختلف الطوائف. وعلاوة على ذلك، ينبغي لفت الانتباه إلى مستوى عودة المشردين واللاجئين، ويجب وضع حد للتوترات والصراعات بين الطوائف والصراعات وأعمال التخريب المتكررة ضد الرموز الدينية والعرقية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة السياسية في شمال كوسوفو لا تزال هشة وليست أقل مدعاة للقلق. وفي الواقع، أظهرت أحداث مطلع تموز/يوليه، التي أدانها بالإجماع أعضاء المجلس، أن الحالة الأمنية في ذلك الجزء من كوسوفو يمكن أن تتدهور في أي لحظة. ونؤكد مجددا ثقتنا في قدرة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على السيطرة على الحالة ومنع أي عنف قد يزيد من تعرض استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا للخطر.

أما بخصوص المسألة المركزية لتحديد مركز كوسوفو، فإن موقف غابون لم يتغير. ومحكمة العدل الدولية نفسها، التي قالت إنها لم تحكم على أساس الوقائع، قدمت فتوى تعترف بالأحرى بالشرعية الدولية لإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد.

ونؤكد مجددا نداءنا لاحترام سيادة أراضي صربيا وسلامتها الإقليمية اللتين يجب المحافظة عليهما من خلال القانون الدولي. وأُذكِّر بأن موقفنا المبدئي يعطي الأولوية للحوار والتعاون في مجال التسوية السلمية للأزمات والصراعات، ويرفض أي إعلان للاستقلال من جانب واحد. وفي هذه الحالة المحددة، نؤيد التوصل إلى تسوية لمسألة كوسوفو على أساس تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولذلك يود وفد بلدي تكرار النداء الذي توجه به مؤخرا الأمين العام إلى جميع الأطراف لدعم تنفيذ إجراء حوار بناء وتسوية جميع المسائل المعلقة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس، وأن أشكر السفيرة جوي أوغو والوفد النيجيري على عملهم خلال الشهر الماضي. وأشكر السيد لامبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو،

على إحاطته الإعلامية والسيد ييريميتش، وزير خارجية صربيا، على بيانه. ونشكر أيضا السيد إسكندر حسيني على بيانه وحضوره هنا اليوم.

لقد تابعت المكسيك عن كثب عملية تكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتتلاءم مع الحالة على أرض الواقع، ونرحب بكون التنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قد تعزز تماشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويوفر ذلك القرار الإطار القانوني الدولي لتحقيق تسوية للحالة في كوسوفو والإسهام في تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان.

ويؤكد الوفد المكسيكي أن وجود بعثة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية في دعم الجهود الضرورية لتحسين الحالة فيما يتعلق بالأمن وتعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحوار والمصالحة ودعم المساعدات الإنسانية والإنمائية.

وفي هذا الصدد، نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة ونؤكد أهمية دعمها المتواصل لطوائف الأقليات في كوسوفو والإسهام في المصالحة والحوار والتعاون الإقليمي. ونرحب بالجهود الرامية إلى وضع إطار استراتيجي متكامل لنظام الأمم المتحدة لكوسوفو من أجل تحديد الأولويات والإسهام في تحقيق الحد الأقصى من تأثير عمل المنظمة في المنطقة، ولا سيما في مجال التنمية والانتعاش الاقتصادي.

ويلاحظ تقرير الأمين العام (S/2010/401) أن الحالة الأمنية ظلت هادئة بوجه عام، ولكن الحوادث ذات الطابع العرقي التي وقعت في شمال كوسوفو، على الرغم من أنها منعزلة في طبيعتها، لا تخلق جوا من الاستقرار. بل على العكس من ذلك، فإنها تشجع على العنف والكراهية بين الطوائف. وكما ذُكر خلال المناقشة المعقودة في ٦ تموز/يوليه (انظر S/PV.6353)، يجب إدانة حوادث العنف هذه، ولذلك من الأهمية بمكان أن نناشد الأطراف مرة أخرى مكافحة الإفلات من العقاب واتخاذ تدابير لمحاكمة مرتكبي هذه الأفعال.

ويعتقد وفد بلدي أنه من الضروري للأطراف عندما تضع برامج إدماج الأقليات وتنفذها أن تعطي الأولوية لحماية حقوق الإنسان وإقامة حوار مفتوح وتعاوني مع بعثة الأمم المتحدة.

أما بخصوص موضوع المشردين، فلا نزال نشعر بقلق إزاء انخفاض عدد حالات العودة الطوعية – ٥٢٣ حالة – وهو أقل من عدد العائدين قسرا – ٧٥٦ حالة.

إن تدابير تعزيز المصالحة والتسامح واحترام حقوق الإنسان تكتسي أيضا أهمية بالغة في الجهود المبذولة لعكس الاتجاهات نحو التمييز والمضايقات ضد المشردين واللاجئين لدى عودتهم. وفي هذا الصدد، نشجع بعثة الأمم المتحدة على تعزيز التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات المحلية وغيرها من المنظمات الإنسانية العاملة على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا أنه وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولا سيما من حيث القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، يجب على جميع الأطراف تهيئة بيئة مواتية لعودة آمنة وطوعية وغير تمييزية لجميع الراغبين في ذلك. ومن الضروري أيضا مضاعفة الجهود الرامية إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية والإسكان والتعليم والحماية وخدمات التوظيف التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التنمية والأمن والتكامل بين السكان لدى عودتهم إلى مواطنهم الأصلية.

وتمثل مسألة المفقودين أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية المصالحة بين الطوائف في كوسوفو. إن الأرقام مخيفة. فعلى سبيل المثال، تقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن حوالي ١ ٨٠٠ شخص ما زالوا مفقودين. لذلك نناشد

الأطراف السعي إلى توضيح مكان وجود المفقودين، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان، نحن نثني على التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الرامي إلى تعزيز مؤسسات العدالة في كوسوفو من أجل ضمان أن يستفيد السكان المدنيون، بمن فيهم الأقليات، استفادة كاملة من خدمات العدالة وأن يحظى الضحايا بالاهتمام المناسب. كما ندرك أهمية تعزيز سيادة القانون لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة وتشجيع عملية المصالحة بين الطائفتين، ونشجع عملية المصالحة بين الطوائف وتلافي انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي.

ويدرك وفدي الدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والسلطات المحلية، في مجال حماية التراث الثقافي والديني لكوسوفو. كما نثني على جهود البعثة لتعزيز إعادة إعمار مواقع التراث الثقافية والدينية الصربية، بما في ذلك المذكرة التكميلية التي وقعتها منظمة اليونسكو. وتمثل هذه التدابير خطوات إيجابية نحو استعادة الثقة بين الطوائف.

في الختام، أود أن أشير إلى الفتوى الأخيرة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن تماشي إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد مع القانون الدولي. وشأننا شأن الوفود الأخرى، علمنا باهتمام بنتائج عمل المحكمة. وتعكف المكسيك حاليا على تحليل الآثار المترتبة على الفتوى بالاهتمام الذي تستحقه مسألة بتلك الأهمية. وبالرغم من ذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الفتوى تقصر نفسها حصرا على الجوانب الرسمية لإعلان الاستقلال كإجراء قانوني، بدون تناول المسائل الأساسية.

وكما أشرنا اليوم وأكدنا مرارا في مناسبات سابقة، فإن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الإطار القانوني الدولي لتسوية الحالة في كوسوفو. ونعتقد أن من المهم بشكل حيوي أن تختار الأطراف المعنية الوسائل السلمية والحوار للتوصل إلى تسوية سياسية بشأن المركز القانوني لكوسوفو والتوصل إلى حل مقبول من الطرفين ويعزز احترام حقوق كل الطوائف ويصون السلم والأمن في البلقان.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أشكر السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، على عرض تقرير الأمين العام (S/2010/401) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعلى جهوده لتنفيذ الولاية المهمة جدا للبعثة وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونرحب بمشاركة السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونشاطر تقييماته.

لقد استمعنا إلى بيان السيد حسيني.

في البداية، أود، أن أؤكد من جديد موقف الاتحاد الروسي الثابت فيما يتعلق بعدم اعترافنا بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. وما برح الاتحاد الروسي يؤيد السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا وسيادتها.

نحن مقتنعون أيضا بضرورة الامتثال الصارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يظل منطبقا تماما وملزما للجميع باعتباره الأساس القانوني الدولي لتسوية مسألة كوسوفو. ولصون السلام والأمن في المقاطعة. وفي ذلك السياق، نؤيد تأييدا كاملا أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وكما كان الحال في الماضي، لا تزال البعثة تمثل

الوجود المدني الدولي الرائد في الإقليم. لا أحد يملك سلطة عرقلة السلطات المناطة بالبعثة، بما في ذلك السلطات المتعلقة بصون حقوق وأمن الأقليات القومية والوفاء بولاية المجتمع الدولي المتعلقة بالمعايير الديمقراطية في المقاطعة. وينطبق ذلك نفسه على مهام التمثيل الخارجي للبعثة في بريشتينا والآليات الدولية الإقليمية. وننوه بدور البعثة الذي لا غنى عنه في الحوار بين الطوائف، وفي المقام الأول، في شمال المقاطعة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في كوسوفو، لا يزال يساورنا بالغ القلق. تشكل الحوادث المأساوية التي وقعت في شمال ميتروفيتشيا في أوائل تموز/يوليه تأكيدا مباشرا لذلك. ويشير كل هذا إلى ضرورة الحفاظ على الدور القيادي لمجلس الأمن في تسوية مسألة كوسوفو، وينبغي أن يبقى المجلس ضامنا لاحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراته بالذات.

وتبقى حالة الأشخاص المشردين داخليا والعائدين في كوسوفو غير مرضية. وتشاطر استنتاجات تقرير الأمين العام فيما يتعلق بكون إجمالي عدد العائدين لا يزال منخفضا بشكل مخيب للآمال. هناك أسباب كثيرة لذلك، منها الدرجة العالية من التعصب بين الطوائف.

ومن المثير للقلق أيضا الحالة فيما يتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي الصربي والأرثوذكسي. ويستمر تواتر حالات التدنيس والانتهاك للمواقع المقدسة الصربية، في حين تواجه جهود الترميم نقصا في الموارد المالية. ونظرا لهذه الحالة، قررت حكومة الاتحاد الروسي التبرع بمبلغ مليوني دولار خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ لصندوق التبرعات الاستئماني التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتمويل جهود الترميم.

في ٢٢ تموز/يوليه، وبناء على طلب الجمعية العامة، أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى بشأن قانونية إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد. وفي ذلك الصدد، من المهم الإشارة إلى النقاط التالية.

أصدرت المحكمة فتوى فيما يتعلق بإعلان استقلال كوسوفو وحده، مشيرة تحديدا إلى أنها لم تنظر في المسألة الأوسع المتعلقة بحق كوسوفو في الانفصال من جانب واحد عن صربيا. وفي استنتاجاتها، لم تتطرق المحكمة أيضا إلى الآثار المترتبة على اعتماد الوثيقة، بما في ذلك مسائل ما إذا كانت كوسوفو دولة أم لا وما إذا كان اعتراف عدد من البلدان بها اعترافا قانونيا. ومع أخذ ذلك في الحسبان، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تبدأ الأطراف المعنية حوارا للتوصل إلى تسوية قانونية وعادلة وفعالة لمسألة كوسوفو.

وفي الختام، لا بد أن أشير إلى أننا لا نستطيع فهم عدد من البيانات التي أدلى بها اليوم زملاء في مجلس الأمن. وردا على طلب صربيا إجراء حوار، سمعنا شيئا يقترب من كونه تهديدا بالمجابهة من جانب بلدان تعترف بكوسوفو. ولا نعلم ما إذا كان أحد الوفود أنيط به التكلم باسم كل تلك البلدان. ونأمل أن تقصر الأغلبية نفسها على نهج ضبط النفس وألا تعيق بريشتينا من اعتماد الحل الوحيد السليم – الحوار مع بلغراد. وإلا لن يستطيع الكوسوفيون تفكيك شبكة بالغة التعقيد من المشاكل.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلب السيد يرميتش الإدلاء ببيان آخر، وأعطيه الكلمة.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود مجرد أن أقدم بإيجاز شديد إيضاحا بشأن قرار المحكمة.

قال بعض أعضاء المجلس اليوم إن فتوى المحكمة ذكرت أن إعلان الاستقلال من جانب واحد كان متماشيا مع القانون الدولي. لم يكن ذلك هو الحال فعلا. إذا قرأ المرء الاستنتاجات التي خلصت إليها المحكمة، فهي تقول بوضوح

شديد إن إعلان الاستقلال لم ينتهك القانون الدولي. وبلغة القانون، يختلف ذلك تماما عن كونه متوافقا مع القانون الدولي.

لكن بالنسبة لتعليقات بعض الدول الأعضاء بأن كوسوفو حالة فريدة، أو خاصة، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى أن المحكمة أوضحت في استنتاجاتها بشأن المركز أن كوسوفو حالة خاصة، وهو ما قدمته بعض الدول في الإجراءات الشفوية أمام المحكمة. وفي استنتاجاتها، لم تجد المحكمة أي شيء يدعم ذلك. وبالتالي فإن كوسوفو ليست حالة فريدة.

إن صربيا، بالطبع، تحترم محكمة العدل الدولية احتراما عميقا وتتقيد بكل شيء تقوله. لقد قالت المحكمة إن نص إعلان الاستقلال ذاته لم ينتهك القانون الدولي – وهو ما تقبله صربيا – وبالتالي، ووفقا لنموذج كوسوفو، لن ينتهك القانون الدولي أيضا أي إعلان استقلال قد يصدر عن أي جهة أخرى في المستقبل. السؤال هو ما إذا كان ذلك سيجلب الاعتراف وإقامة الدولة. أعتقد أن تلك مسألة لا بد أن تتناولها الدول الأعضاء.

وأود أن أذكر المجلس بأنه لم يحدث مطلقا في تاريخ الأمم المتحدة أن حقق إقليم إقامة الدولة عن طريق الانفصال عن دولة أُم لم تعط موافقتها في نهاية العملية. إن الأمر متروك لنا لنقرر ما إذا كان الأوان قد آن لحدوث ذلك للمرة الأولى في التاريخ، وتعتقد صربيا أن الأمر ليس كذلك.

أريد أن أؤكد مرة أخرى أننا ملتزمون تماما بالسلام والحوار وبتسوية جميع المسائل المعلقة – من الصغيرة إلى الكبيرة – عن طريق الحوار السلمي. نحن نؤمن بالمستقبل الأوروبي لغرب البلقان بأكمله. ونرحب بمناشدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الطرفين التطلع إلى المستقبل. وصربيا مستعدة للتطلع إلى المستقبل. إن صربيا تريد العمل مع المجتمع الدولي بغية تسوية هذه المسألة عن طريق الحوار السلمي. أردت مجرد أن أشير إلى حقائق معينة فيما يتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): لقد طلب السيد حسيني الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضح بضع نقاط بشأن فتوى محكمة العدل الدولية، وردا على بعض الشروط التي سمعناها اليوم. والسؤال المطروح على المحكمة صاغته جمهورية صربيا، وهي المقدم الوحيد لقرار الجمعية العامة ٣/٦٣. وكانت المحكمة واضحة جدا في مداولاتها وردها.

لقد سمعنا هنا اليوم الكثير من التكرار للشعار القائل إن استقلال كوسوفو ”سابقة تسري عالميا وتوفر نموذجا جاهزة للانفصال من جانب واحد“. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ وأي قارئ لفتوى المحكمة يمكنه أن يرى ذلك. فالفتوى واضحة جدا وغنية عن البيان.

وقالت المحكمة إن كوسوفو حالة فريدة وخاصة. وأود أن أقول باختصار شديد السبب في أنها حالة فريدة. فكوسوفو وحدة سابقة من الوحدات التي كانت تكوِّن اتحادا، لم يعد موجودا للأسف. لقد تفكك واندثر، ولم يكن ذلك بسبب كوسوفو؛ بل بسبب الجهود التي تبذلها جمهورية صربيا لوضع جميع الوحدات المكوِّنة ليوغوسلافيا السابقة تحت حكمها وسيطرتها. وانهار ذلك الاتحاد بطريقة غير توافقية. ولو كان الأمر بيد كوسوفو لاستمر وجود الاتحاد حتى الآن.

ثانيا، قررت المحكمة بشكل واضح جدا أن إعلان كوسوفو الاستقلال كان فعلا ممتثلا امتثالا كاملا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، قررت المحكمة أن إعلان

كوسوفو الاستقلال كان متماشيا تماما مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، خلصت المحكمة، إلى أن إعلان كوسوفو الاستقلال يتفق مع الإطار الدستوري المؤقت في كوسوفو الذي اعتمده الممثل الخاص للأمين العام.

وأود أن أقدم تفسيرا صحيحا صغيرا. فالتفسير الصحيح لفتوى المحكمة هو ما يلي. كان إعلان استقلال كوسوفو في الواقع إنجازا جزئيا – أي تنفيذ– للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). هذا هو التفسير الصحيح لفتوى المحكمة. وأنا أتفق على أن التفسيرات الخاطئة لفتوى المحكمة خطيرة للغاية على مستقبل العلاقات بين بلدينا وأخشى ذلك. ولذلك السبب أناشد مرة أخرى جمهورية صربيا التوقف عن وضع العراقيل الدبلوماسية على طريق المصالحة وتحقيق مستقبل أوروبي، والعمل جنبا إلى جنب مع كوسوفو من أجل مستقبل أوروبي مشترك.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي يكثر الكلام عنه وقدمته جمهورية صربيا، وهو يتناقض مرة أخرى مع ما خلصت إليه المحكمة من نتائج، لا بد لي القول إنني أخشى أن اللغة المستخدمة في مشروع القرار هي، في أحسن الأحوال، كارثية. ولذلك السبب حان الوقت لأن ترتقي صربيا إلى مستوى مسؤولياتها وتحترم المحكمة وتحترم فتوى طلبتها صربيا نفسها، وأن تعمل معنا من أجل مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعتقد أنه من الخطأ تقديم قراءة انتقائية للتاريخ، تماما مثلما أن من الخطأ الاقتباس بشكل انتقائي من فتوى محكمة العدل الدولية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.